الجامعة اللبنانية

كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية – الفرع الأول

"دور بلدية مشغرة في التنمية المحلية"

تقرير حول أعمال بلدية مشغرة في التنمية المستدامة

أعدّ لنيل شهادة الماستر المهني في الحقوق – قسم القانون العام

إعداد الطالبة

سمر محمد العمار

لجنة المناقشة

الدكتور حسين عبيد	الأستاذ المشرف	رئيساً
الدكتور علي خليل	استاذ مساعد	عضواً
الدكتور مجتبى مرتضى	استاذ مساعد	عضواً

2025 – 2024

"الجامعة اللبنانية غير مسؤولة عن الآراء الواردة في هذه الرسالة وهي تعبر عن رأي صاحبها فقط"

الإهداء

الحمدالله حُباً وشكراً وامتناناً على البدء والختام

إلى من لا ينفصل إسمي عن إسمه

ذلك الرجل العظيم

إلى من علمني أن الدنيا كفاح وسلاحها العلم والمعرفة

إلى من كرس في روحي مكارم الأخلاق

داعمي الأول والدي الحبيب

إلى من سعى لأجل راحتي ونجاحي وكان لي العون والسند

زوجي وحبيبي ورفيق نجاحاتي

إلى زينة حياتي ومصدر قوتي وسعادتي

إلى أولادي

إلى التراب الذي أنتمي إلى بلدتي الحبيبة مشغرة

إلى كل من أخذوا بيدي نحو آفاق العلم والمعرفة

إلى كل من كان لهم الفضل بعد الله تعالى في إنجاز هذه الدراسة

الشكر

أتوجه بالشكر والإمتنان إلى من كان له الفضل بعد الله، البروفيسور الدكتور حسين عبيد لتفضله بالإشراف على هذه الرسالة، الأستاذ الفاضل المعطاء، بذل الجهد وقدّم التوجيه السليم والرأي السديد وساعدني في تخطي الكثير من الصعاب، فجزاه الله عني خير الجزاء

مقدمة

تتسم التنمية المستدامة بمكانة بارزة على المستوى الدولي، واعتبرت من أهم متطلبات الحكومات الأساسية لتحقيق التوزيع العادل لعوائد التنمية والثروة للأجيال الحاضرة والمستقبلية، ما جعلها تتحلى بأهمية كبيرة أُنشئت لها هيئات خاصة لتعزيزها من جميع الجوانب من بيئية واقتصادية واجتماعية. وتتحلى التنمية بكونها عملية مستمرة ومتعددة الأوجه تسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية في الواجبات والحقوق وإلى رفع المستوى المعيشي والتعليمي والصحي لأفراد المجتمع، وتحسين إدارة وحماية البيئة والموارد الطبيعية والمادية وتنويعها واستغلالها بالشكل الأمثل بما يحقق استدامه هذه الموارد للأجيال القادمة مع الحفاظ على الهوية الوطنية والإرث الثقافي الحضاري والتاريخي للمجتمعات الوطنية.

التنمية المستدامة هو مصطلح اقتصادي اجتماعي أممي، رسمت به هيئة الأمم المتحدة خارطة للتنمية البيئية والاجتماعية والاقتصادية على مستوى العالم، هدفها الأول هو تحسين ظروف المعيشية لكل فرد في المجتمع من خلال التكاتف الجماعي بين الدول ومواطنيها عبر وضع الإستراتيجيات المناسبة لها بحسب إمكانياتها، وتطوير وسائل الإنتاج وأساليبه، وإدارتها بطرق لا تؤدي إلى استنزاف موارد الأرض الطبيعية، حتى لا نحمل الكوكب فوق طاقته، ولا نحرم الأجيال القادمة من هذه الموارد، (تلبية احتياجات الجيل الحالي دون إهدار حقوق الأجيال القادمة)، ودون الإفراط في استخدام الموارد الطبيعية المتبقية[1].

تحظى التنمية المستدامة في البلدان النامية بأهمية كبيرة إذ تسعى جاهدةً لتأمين النمو لاقتصادها والرفاهية لمجتمعها. ويعتبر لبنان واحداً من تلك البلدان التي تعاني من تحديات عديدة اقتصادية واجتماعية إلى جانب التحديات البيئية. وبالتالي، جهد المعنيين من إدارات ومؤسسات

[1] وزارة البيئة والمياه والزراعة، للمزيد يمكن الدخول على الرابط التالي:
https://www.mewa.gov.sa/ar/Ministry/initiatives/SustainableDevelopment/Pages/default.aspx،
تاريخ الدخول إلى الرابط: 2024/8/30

عامة وبلديات ومجتمع مدني إلى الاهتمام بالاستثمار المحلي لأنه يعد من أهم عوامل تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة إنتاجية مجمل عوامل الإنتاج وخلق فرص عمل جديدة وزيادة في الطلب الكلي وبالتالي زيادة الإنتاج، وذلك في إطار حكم رشيد يتصف بتفعيل اللامركزية الإدارية والمؤسساتية.

وفي إطار هذه الرسالة، سيتركز البحث على صيرورة عملية التنمية من خلال أهم الأدوار التي تؤتمن وتطلع عليها البلديات من خلال صلاحياتها الممنوحة لها بحكم القوانين المرعية الإجراء، من خلال الإهتمام بمصالح مواطنيها والعمل على معالجة قضاياهم والإلتزام الشفاف والجاد بتطوير مجتمعاتهم الصغيرة، عبر المشاريع التنموية التي تدرك حاجات الناس، تتفاعل معهم، وتعطي نتائج مفيدة للجميع في محيطهم.

ففي بلدية مشغرة، تزايدت وتيرة الإهتمام المحلي بالتنمية المحلية من قبل سلطتها اللامركزية والمتمثلة بالبلدية، وذلك عبر العمل على القطاعات التنموية في البلدة من مياه وزراعة ومحميات وغيرها... فاللامركزية أضحت جسر العبور الأساسي إلى الديمقراطية والحكم الصالح والرشيد والتنمية المحلية. فقد توسعت دائرة المشاركة في الحياة العامة وزادت فعالية خدمات القطاعين العام والخاص وأدائهما، وقدرتهما على تلبية المصالح المحلية المتمايزة عن المصالح الوطنية.

الهدف أو الفائدة من الرسالة

هدف التقرير إلى معرفة دور بلدية مشغرة في التنمية المستدامة المحلية في ظل الظروف العادية والظروف الإستثنائية، وأبرز العوامل التي قوّت وأضعفت قدراتها في أداء مهامها بحسب تقييدها بالأنظمة والقوانين كما إلى العوائق العملية، بالإضافة إلى الأزمة المالية وانعكاسها على

المشاريع والأنشطة الحيوية، فضلاً عن حجم المسؤولية والتدخلات المطلوبة التي فرضتها الأزمات المتتالية التي حلت في لبنان من أزمة 17 تشرين إلى جائحة كورونا (كوفيد- 19) إلى واقع الحرب وغيرها من الأزمات، والإجراءات الاحترازية التي نفذتها والتكاليف المالية المرتبطة بالأنشطة المنفذة خلال تلك الفترة والفترات السابقة.

أما سبب إختياري لهذا الموضوع ينبع من اهتمامي كمواطنة بمعرفة كيفية إدارة الدولة بواسطة إداراتها اللامركزية للقرى والبلدات في التنمية، وخاصةً أنني طالبة حقوق كما توجهي العام في معرفة واجباتي اتجاه البلدية واتحادها.

كما وإني اكتسبت المعرفة النظرية من تعليمي الجامعي بمواضيع الرقابة الإدارية والقضائية والمالية على عمل البلديات، غير أنني أفتقر إلى الخبرة العملية فيها. لذلك وجدت من المناسب دراسة الموضوع من خلال حالة عملية، لأتمكن من المقارنة بين ما أعاينه ميدانياً وما اطّلعت عليه نظرياً.

اشكالية الموضوع والنتائج المتوقعة منه

في ظل معاناة البلديات من مشاكل بنيوية من شأنها أن تؤثر على التنمية المحلية لها نتيجةً للعديد من الأسباب، نطرح إشكالية رئيسية مع إشكاليات متفرعة عنها ربما تكون في غاية الأهمية للبحث فيها، وهي تتمثل بالتالي:

ما مدى التحديات والتسهيلات التي مرّت بها بلدية مشغرة في سبيل تحقيق التنمية المستدامة على صعيد نطاقها البلدي في نطاق الصلاحيات الممنوحة لها؟

خطة ومنهجية البحث

ولمعالجة هذه الإشكالية سنعتمد المنهج الوصفي التحليلي عبر شرح وتحليل النصوص القانونية التي ترعى عمل البلديات، كما من خلال تجربتنا بالتعاون مع بلدية مشغرة. كما سنقوم باعتماد المنهج الإستقرائي عندما نحاول دراسة حالات تطبيق هذه النصوص على أرض الواقع.

ولمعالجة هذا الموضوع ارتأيت، وعملاً بتوجيهات إدارة كلية الحقوق في الجامعة اللبنانية، أن اقسم البحث إلى فصلين؛ الفصل الأول تناولت فيه الإطار النظري لدور البلديات ونظرة عامة على بلدة مشغرة، وتناولت في الفصل الثاني دراسة التنمية المستدامة في تحسين جودة الحياة في بلدية مشغرة.

الفصل الأول: الإطار النظري لدور البلديات ونظرة عامة على بلدة مشغرة

المبحث الأول: تنظيم وإدارة البلديات في لبنان

المبحث الثاني: بلدة مشغرة بين تاريخها وأهميتها

الفصل الثاني: دراسة التنمية المستدامة في تحسين جودة الحياة في بلدية مشغرة

المبحث الأول: أثر التنمية المستدامة على البنية التحتية الخضراء

المبحث الثاني: إدارة وتطوير التنمية المستدامة

الفصل الأول: الإطار النظري لدور البلديات ونظرة عامة على بلدة مشغرة

أصبح وجود النظام المحلي أمراً ضرورياً لدفع عملية التنمية الشاملة والحفاظ على استقرار المجتمع وتطوره، وبات من الضروري النظر والبحث في أوضاع النظم المحلية، لا سيما وأن تحديات عديدة ستواجه الدول كالتغير المناخي، والتحولات الإقتصادية والديمغرافية والجيوسياسية ومشاكل الطاقة والمياه والبنى التحتية، فضلاً عن مجاراة التطور التكنولوجي وتوظيفه في إطار تحديث الإدارات المحلية.

ولمواجهة هذه التحديات، يجب على المجتمعات وضع نظم ديمقراطية تشاركية محلية منتخبة، تمثل التنوع السكاني وعلى صلة مباشرة ويومية بالشكان والقوى والهيئات الناشطة على صعيد النطاق المحلي. ولتحقيق ذلك تحتاج الادارات المحلية إلى تعزيز قدراتها وصلاحياتها وضمان استدامة مواردها المالية والبحث عن مصادر تمويل جديدة، بالإضافة إلى استقطاب نخب محلية كفوءة تتمتع بالمهارات اللازمة للقيام بالمهام الموكلة إليها، بما يضمن تلبية الحاجات المحلية وتقديم أفضل خدمة للمواطن.

وتأتي البلديات التي تعتبر وجهاً من أوجه اللامركزية الإدارية، لتخفف عن السلطة المركزية عبء خدمات المواطنين اليومية، فتكتسب بذلك أهمية كبرى في حياة الناس العامة، باعتبار أنها تؤمن لهم مختلف الخدمات الإنمائية والإقتصادية والإجتماعية والصحية والعمرانية والثقافية في إطار تشاركي مع المجتمع المدني والقطاع الخاص، وتطبق القانون الذي منحها المشرع حق تطبيقه.

وقد أعطى المشرع اللبناني صلاحيات للإدارة المحلية في إدارة شؤونها الذاتية، وأكدت وثيقة الوفاق الوطني في الطائف في موضوع اللامركزية الإدارية على اعتماد اللامركزية الإدارية الموسعة على مستوى الوحدات الإدارية الصغرى (القضاء وما دون)، ومن ثم اعتماد خطة إنمائية موحدة شاملة للبلاد قادرة على تطوير المناطق اللبنانية وتنميتها اقتصادياً واجتماعياً، وتعزيز موارد البلديات بالإمكانات المالية اللازمة.

مشغرة هي إحدى القرى اللبنانية من قرى قضاء البقاع الغربي في محافظة البقاع. تتربّع مشغرة على السّفح الشّرقي لسلسلةِ جبال لبنان الغربيّة، وتشكّلُ وهدة عظيمة على أقدام جبل نيحا إلى الجنوب من قضاء البقاع الغربي على ارتفاع 1,050 متر عن سطح البحر. تقع على بعد 82 كلم من بيروت. وتصل مساحة أراضيها إلى 2,325 هكتار. تُعتبر أكبر تجمّع سكّاني في قضائي راشيا والبقاع الغربي إذ يبلغ عدد سكانها اليوم حوالي 16,000 نسمة.

من هنا، فإننا سوف نتطرق في هذا الفصل إلى مبحثين، نتناول في **الفصل الأول** تنظيم وإدارة البلديات في لبنان، وفي **الفصل الثاني** بلدة مشغرة بين تاريخها وأهميتها.

المبحث الأول: تنظيم وإدارة البلديات في لبنان

يعتبر تنظيم وإدارة البلديات في لبنان موضوع حيوي يشكل العمود الفقري للتنمية المحلية في القرى والبلدات والمدن. فالبلديات، باعتبارها أصغر وحدة إدارية على صعيد الدولة المركزية، إلا أنها تلعب دوراً رئيسياً في تلبية احتياجات السكان على المستوى المحلي، من إدارة الخدمات العامة مثل جمع النفايات وصيانة البنية التحتية إلى تنظيم الأسواق وتوفير الخدمات الاجتماعية وغيرها من أعمال التنمية المحلية. وبالتالي، تعكس البلديات واقع المجتمع المحلي وتعمل على تحسين ظروف المعيشة. من هنا، تبذل البلديات تبذل جهوداً مستمرة لتعزيز المشاركة المجتمعية وتحقيق التنمية المستدامة.

وفي إطار تقديم الخدمات العامة، يُحدد القانون الهياكل والصلاحيات والمسؤوليات التي تلتزم بها البلديات من خلال التشريعات والأنظمة، مع تحديد العلاقة بين السلطات المحلية والحكومة المركزية، لضمان التنسيق الفعّال وتوزيع الصلاحيات بشكل يحقق التنمية المستدامة والرفاهية للمواطنين.

وفي سبيل تحديد نطاق إختصاص البلديات، فإننا سوف نتطرق في **المطلب الأول** إلى الأطر القانونية التي تحكم عمل البلديات، وفي **المطلب الثاني** دور البلديات في تعزيز اللامركزية.

المطلب الأول: الأطر القانونية التي تحكم عمل البلديات

تشكل الأطر القانونية التي تحكم عمل البلديات الركيزة الأساسية لضمان تنظيم وإدارة الشؤون المحلية بفعالية وكفاءة. من خلال هذه الأطر، تُحدد القوانين والأنظمة نطاق صلاحيات

البلديات، وتُرسم حدود مسؤولياتها في تقديم الخدمات العامة. هذه الأطر القانونية تضمن الشفافية والمساءلة في عمل البلديات، حيث تُنظم العلاقة بين السلطات المحلية والمواطنين، وتضع المعايير التي يجب الالتزام بها لتحقيق التنمية المستدامة. كما تُحدد هذه الأطر كيفية تعاون البلديات مع الحكومة المركزية وغيرها من الجهات، لضمان التنسيق الجيد وتنفيذ السياسات العامة بما يخدم مصلحة المجتمع المحلي.

وفي هذا المطلب، سوف نبحث عنوانين كل منهما في غاية الأهمية، نتناول في **الفرع الأول** الأنظمة والقوانين البلدية وفي **الفرع الثاني** الهيكلية الإدارية للبلديات.

الفرع الأول: الأنظمة والقوانين البلدية

أدخلت الدولة الفرنسية بصفتها الدولة المنتدبة على لبنان، وتزامناً مع إعلان دولة لبنان الكبير في الأول من أيلول 1920، نظاماً إدارياً جديداً، يعكس منطق الفكر العسكري لحاكم فرنسا (نابليون)، والقائم على مبدأ التسلسل القيادي المتواصل من الحكومة المركزية الممثلة بوزارة الداخلية، وصولاً إلى المقاطعة وحاكمها والبلدية ورئيسها. بقيت البلديات في ظل الإنتداب الفرنسي خاضعة لسلطة الحوكمة المركزية الهرمية، وفي العام 1922 أصدر حاكم لبنان الكبير القرار رقم 1208 تاريخ 1 آذار 1922 الذي اختص بتنظيم البلديات، ثم تبعه القرار رقم 2671 تاريخ 30 تموز 1924 الذي قضى بتنظيم البلديات وإنشاء المجالس البلدية[1].

تعتبر البلدية وجه من وجوه اللامركزية الادارية، لا بل هي تجسيد لفكرة أو مبدأ اللامركزية الادارية باعتبارها إدارة محلية منتخبة، تتمتع بالشخصية المعنوية وبالاستقلالين المادي والإداري،

[1] شادي حوزيف الحجل، الإدارة المحلية في لبنان – البلديات، 2022، ص 11

ولها صلاحيات واسعة وشاملة حددها القانون تغطي تقريباً أوسع الميادين ضمن النطاق البلدي[1]. وإنّ اتفاق الطائف سنة 1989 وفي إطار دعوته الى تحقيق اللامركزية الادارية، تطرّق الى موضوع البلديات مشيراً الى وجوب تزويدها بالإمكانيات المادية اللازمة[2].

تخضع البلديات في لبنان إلى مجموعة من القوانين والأنظمة التي ترعى سير عملها، وتمثل الرقابة من قبل الإدارات المركزية إحدى الأنظمة التي ترعاها بحيث تنطوي على الإطلاع على الوظائف الإدارية التي تقوم بها البلدية من تخطيط، وتنظيم، وتوظيف، وتوجيه، ورقابة، وتنطوي وظيفة الرقابة على تلك الأنشطة والأعمال التي تصمم خصيصاً للتأكد من أن الوقائع والأحداث تتماشى مع الخطط الموضوعة، ومن ثم فهي تقيس الأداء وتصحح الإنحرافات السلبية وتؤكد تحقيق الخطط.

إن اللامركزية البلدية وشخصيتها المعنوية واستقلالها المالي والإداري لا يجعلها دولة مستقلة عن الدولة، ولا تخرجها عن رقابة سلطانها. فتخضع البلديات لسلطة الرقابة أو الوصاية الإدارية التي تمارسها الإدارة المركزية على المجالس المحلية القائمة في إطار اللامركزية الإدارية ومنها المجالس البلدية. وتقف سلطة الرقابة عند حدود الموافقة أو عدم الموافقة على القرارات الصادرة عن هذه المجالس، والتي نص القانون على موافقة سلطة الرقابة عليها لتصبح نافذة[3].

وهكذا فإن المشرع أعطى الرقابة على البلديات إلى ممثلي السلطة المركزية في الأقاليم (قائمقام – محافظ) في بعض الأمور، كما اعطى هذا الدور إلى الوزير في أمور أخرى أكثر أهمية، كما للقائمقام والمحافظ صلاحيات ترتكز على المبادىء العامة، بحيث أن كل قرار يتعلق بمبدأ عام يخضع لرقابة الوزير، إضافة إلى هذه الصلاحيات المباشرة للوزير، فإنه يمارس

---

[1] المادة الأولى من المرسوم الإشتراعي رقم 77/118

[2] راجع البند 5 من الفقرة 3 (الإصلاحات الأخرى)، تحت عنوان (أولاً): المبادئ العامة والإصلاحات، في وثيقة الوفاق الوطني، مدينة الطائف السعودية، تاريخ 22-10-1989

[3] شادي حوزيف الحجل، مرجع سابق، ص 34

صلاحيات غير مباشرة تتجلى بحقه في اقتراح ما يراه مناسباً تمهيداً لإصدار مراسيم معينة لتنظيم عمل البلدية أو عمل المجلس البلدي، وهكذا فإن البلدية ليست حرة باختيار المرجع الرسمي لتصديق على قرارتها وأعمالها فتحديد هذا المرجع يعود لأحكام القانون الذي تخضع له وهو يتعلق بالإنتظام العام ولا يمكن الإتفاق على مخالفته[1].

وقد جاء النص في قانون البلديات متوافقاً مع مضمون نظام مجلس الخدمة المدنية إذ حدد بوضوح البلديات الكبرى لرقابة مجلس الخدمة المدنية، بحيث تشمل صلاحيات مجلس الخدمة جميع الإدارات والمؤسسات العامة وموظيفها والبلديات الكبرى والبلديات التي تخضعها الحكومة لرقابته بمرسوم في مجلس الوزراء باستثناء القضاء والجيش ...[2]، والرقابة التي يمارسها مجلس الخدمة المدنية ليست رقابة على اعضاء المجلس البلدي أو على رئيسه إنما على وجه الخصوص بعض الأعمال التي تقوم بها البلدية والتي لها علاقة على الأخص بالموظفين لديها. بحيث تلتزم البلديات بضرورة حصر اعتمادها في طلب الموافقة أو الرأي أو الإستشارة أو الإستطلاع بهذا المجلس وحده فيما يتعلق بأنظمة وشؤون الموظفين لديها سواء كانوا دائمين أو مؤمنتين أو أجراء أو مستخدمين أو متعاقدين.

أما التفتيش المركزي الذي يشمل صلاحياته جميع الإدارات والمؤسسات العامة والمصالح المستقلة والبلديات وجميع العاملين فيها الإدارات بصفة دائمة أو مؤقتة، بحيث مراقبة وتفتيش البلديات والموظفين التابعين لها فيما يتعلق بكيفية قيامها بالمهام والواجبات والمسؤوليات المترتبة عليها وذلك بغية توجيههم نحو الطريق السليم باعطائهم الأوامر والتعليمات اللازمة، اتخاذ كافة التدابير الآيلة الى حسن سير العمل وانتظامه[3].

---

[1] نيفين طليس، الرقابة الإدارية والمالية والقضائية على البلديات، 2019 – 2020، ص 28

[2] المادة الأولى من مرسوم إنشاء المجلس

[3] المادة لأولى من المرسوم رقم 2460 تاريخ 1959/11/9 – تنظيم التفتيش المركزي

ويعود لهيئة التفتيش اصدار التوصيات اللازمة للبديات لإزالة التعدي عن الأملاك العامة، وازالة المخالفات الحاصلة على الأبنية عن طريق توصية وزير الداخلية والبلديات. نلفت النظر هنا إلى أن قانون البلديات الحالي رقم 77/188 قد أخرج بالمادة 135 منه اعمال السلطتين التقريرية والتنفيذية من رقابة التفتيش المركزي بإعتبارها هيئات محلية منتخبة[1]. لكن الرقابة تبقى على موظفي البلديات كسائر موظفي الإدارات العامة.

أما ديوان المحاسبة، فهو يمارس من خلال وظيفته الإدارية رقابة مالية مسبقة ومؤخرة على تنفيذ الموازنة في البلديات التي اخضعها القانون لرقابته، وهي إنطباق صحة المعاملات على الموازنة وأحكام القوانين والأنظمة، وبإبداء الرأي في الأمور المالية[2]، كما تقدير المعاملات المالية ونتائجها العامة من حيث عقدها إلى حين الإنتهاء من تنفيذها وقيدها في الحساب[3].

الفرع الثاني: الهيكلية الإدارية للبلديات

حدد قانون البلديات رقم 77/118 كيفية إنشاء البلدية وجهازها الذي تتألف منه وهو السلطتين التقريرية والتنفيذية، ونظامها الإداري والمالي. فالبلديات هيئات محلية منتخبة تتمتع بالشخصية المعنوية وتمارس وظيفتها الإدارية على المستوى المحلي، تحت إشراف الحكومة المركزية ورقابتها، غير أنها تحفظ لنفسها باستقلال مالي وإداري فلا نخضع مباشرةً للحكومة المركزية في ممارسة وظائفها. كما منحها قانون البلديات سلطة تقريرية وسلطة تنفيذية.

[1] موريس نخلة، الوسيط في شرح قانون البلديات، منشورات الحلبي، بيروت، 1998، ص 801
[2] المادة 36 من قانون تنظيم الديوان 83/82
[3] المادة 45 من قانون تنظيم الديوان 83/82

وعليه، فقد قسّم المرسوم الاشتراعي 77/118 السلطات البلدية الى سلطتين، سلطة تقريرية قوامها أعضاء المجلس البلدي بمن فيهم الرئيس، وسلطة تنفيذية متمثلة برئيس البلدية ونائبه (باستثناء بلدية بيروت حيث يتولى المحافظ السلطة التنفيذيّة).

وتعني هذه الشخصية المعنوية بحالتها، أن هذه الهيئات المحلية قابلة لاكتساب الحقوق وترتيب إلتزامات ومسؤوليات على عاتقها، ومستقلة عن الأشخاص والعناصر المادية المكونة لها.

يُمثل رئيس البلدية السلطة التنفيذية وفي حال تغيبه يقوم نائبه مقامه. ولرئيس البلدية صلاحيات عديدة، منها:

- تنفيذ قرارات المجلس البلدي.
- إدارة الدوائر البلدية امام المحاكم وفقاً للشروط المنصوص عليها في المرسوم الاشتراعي رقم 77/118.
- إدارة أموال البلدية وعقاراتها ومداخيلها والاشراف على حساباتها.
- فرض ما يلزم من تدابير النظافة والصحة العامة والسلامة.
- تعيين موظفي البلدية وفقاً لأنظمة البلدية وملاكاتها وانهاء خدماتهم.
- تعيين العملاء والاجراء المياومين في حدود الاعتمادات المخصصة لهم في الموازنة[1].
- إصدار الأنظمة البلدية في المسائل الداخلة ضمن اختصاصه ويكون لها صفة الالزام ضمن النطاق البلدي[2].

[1] المادة 74 من المرسوم الإشتراعي رقم 77/118
[2] المادة 75 من المرسوم الإشتراعي رقم 77/118

بالإضافة إلى ذلك يعتبر رئيس البلدية رئيساً تسلسلياً لموظفي البلدية، وبإمكانه تفويض بعض من صلاحياته لنائبه ولرؤساء الوحدات البلدية، كما أنه يعتبر رئيساً للوحدات البلدية ويعمل على ضمان حسن سير العمل فيها[1].

يتولى المجلس البلدي السلطة التقريرية، ويتحدد عدد أعضائه وفقاً لعدد السكان المنصوص عليه 24 في المادة 74 من المرسوم الاشتراعي 77/118

وبالتالي من خلال تلك النصوص يتبين أن رئيس السلطة التنفيذية "رئيس البلدية" يقع على عاتقه تنفيذ المهام البلدية أي عليه أن يحصل على الموافقة من أجهزة السلطة المركزية في القرارات التي تتطلب حصوله على موافقة سلطة الوصاية، أما إذا كان عملاً ضمن سلطته، فهو عليه أن يحصل على الموافقة من أعضاء السلطة التقريرية. فحتى في أعمال الصيانة، على الرئيس أن ينتظر توقيع الفاتورة من الأعضاء، فإذا امتنع بعض الأعضاء عن التوقيع فإن العمل يتوقف.

كما أن لكل بلدية جهاز إداري خاص بها، يتحدد أقسامه تبعاً لحجمها وحجم الأعمال التي تقوم بها، بالإضافة إلى حجم الإعتمادات المالية المخصصة لها، فيكون لكل بلدية أقسام تتألف منها، ويمكن أن تختلف تلك الدوائر تبعاً للإختلاف الذي سبق وأن تطرقنا له، وهذه الدوائر هي: دائرة الشؤون الإدارية، والدائرة المالية، ودائرة الهندسة، ودائرة الصحة، ودائرة التفتيش[2].

من هنا سوف نتطرق فقط إلى دائرتين من الدوائر التي تتكون منها البلدية، وهي: الدائرة الإدارية والدائرة المالية[3].

القسم الإداري

[1] المادة 77 من المرسوم الإشتراعي رقم 77/118
[2] المادة 83 من المرسوم الإشتراعي رقم 77/118
[3] المادة 83 من المرسوم الإشتراعي رقم 77/118

يتولى هذا القسم مختلف الأعمال الإدارية فيها، حيث أناط القانون بالقسم الإداري بصلاحيات عديدة ومنها:

- تسجيل البريد الصادر والوارد وتأمين حفظ نسخة لكل معاملة.
- تسجيل عقود الإيجار.
- أعمال التحرير وطباعة الكتب والمراسلات على الكمبيوتر وإعداد التعاميم والمذكرات الإدارية والبيانات والإعلانات والدعوات لاجتماعات المجلس البلدي واللجان وغيرها من أعمال الطباعة التي يستوجبها سير العمل في البلدية.
- أعمال الأرشفة كحفظ الوثائق والملفات والمعاملات التي تستوجب الحفظ.
- إبلاغ صاحب العلاقة النتائج التي تقترن بها مراجعاتهم وشكاويهم.
- تنظيم سجل الدوام اليومي (الموظفون – العمال اليوميين)

القسم المالي

يتولى القسم المالي الأمور المالية كافة، وجابي يقوم بأعمال الجباية، وتبعاً للنصوص البلدية تتولى الموظفة المالية الأعمال التالية:

- تحضير جداول التدرج العائدة للموظفين وعرضها على رئيس السلطة التنفيذية تمهيداً لاتخاذ القرار الإداري المناسب بشأنها.
- إعداد جدول الموازنة والحساب القطعي سنوياً وإعداد طلبات حجز ونقل وتدوير الاعتمادات.
- تسليم جداول التكليف وأوامر القبض للتحصيل، واستلام الأموال من الجابي أسبوعياً بموجب جداول موقعة من كليهما.
- مسك السجلات المنصوص عليها في المرسوم 82/5595
- إعداد براءة الذمة المالية بالتنسيق مع الجابي.

المطلب الثاني: دور البلديات في تعزيز اللامركزية

للبلديات في لبنان دورٌ فعّال يمثل بحجر الزاوية في تعزيز التنمية المحلية وتحقيق اللامركزية الإدارية، بحيث تساهم البلديات في تقديم الخدمات الأساسية، مثل إدارة النفايات، وتطوير البنية التحتية، وتنظيم الشؤون المدنية. كما تلعب دوراً حيوياً في تنشيط الحياة الاجتماعية والثقافية ضمن المجتمعات المحلية.

من هنا سوف نتطرق إلى فرعين، يتناول **الفرع الأول** صلاحية البلديات في اتخاذ القرارات، وفي **الفرع الثاني** تنسيق البلديات مع الجمعيات المحلية

الفرع الأول: صلاحية البلديات في اتخاذ القرارات

ينظم القانون ما يقع ضمن اختصاص الشأن المحلي، وما هو من اختصاص السلطة المركزية أي الشأن الوطني، حيث إن البلديات بصفتها السلطة المحلية تحمل في طياتها مشروعاً سياسياً بامتياز هو: اللامركزية الإقليمية والتنمية المتوازنة والديمقراطية الإجتماعية، فتقوم اللدية بمعالجة مشاكل المواطنين اليومية، وفي مقدمها مشاكل البيئة والصحة، فلا تنمية متوازنة، خارج السلطة المحلية[1].

أشارت المادة 47 من المرسوم الإشتراعي رقم 77/118 المعدل، إلى المبدأ الأساسي الذي يرعى عمل البلدية، إذ جعل "كل عمل ذي طابع أو منفعة عامة في النطاق البلدي، من اختصاص المجلس البلدي. وللمجلس البلدي أن يعرب عن توصياته وأمانيه في سائر

[1] طارق المجذوب، الإدارة العامة، العملية الإدارية والوظيفة العامة والإصلاح الإداري، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، 2005، ص 514

المواضيع ذات المصلحة البلدية، ويبدي ملاحظاته ومقترحاته فيما يتعلق بالحاجات العامة في النطاق البلدي، ويتولى رئيس المجلس أو من يقوم مقامه، إبلاغ ذلك إلى المراجع المختصة وفقاً للأصول".

"تكون للأنظمة التي يصدرها المجلس البلدي في المسائل الداخلة ضمن اختصاصه صفة الإلزام ضمن النطاق البلدي"، وذلك بحسب المادة 48 من المرسوم الإشتراعي رقم 77/118 المعدل، في حين أن المادة 54 من المرسوم الإشتراعي رقم 77/118 المعدل، أشارت إلى أن القرارات التي يتخذها المجلس من ضمن اختصاصه تُعد نافذة، باستثناء القرارات التي أخضعها صراحة لتصديق سلطة الوصاية التي لا تصبح نافذة إلا من تاريخ تصديقها.

أما المادة 49 من المرسوم الإشتراعي رقم 118/77 فقد عددت بعض المهام التي يتولاها المجلس البلدي على سبيل المثال لا الحصر، والتي يمكن تصنيفها بالأمور المتعلقة بمالية البلدية، والتنظيم المدني والتربوي، ومساعدة الجمعيات والنوادي، ومراقبة سير المرافق العامة للدولة ومرافق البلدية، والأمور التنظيمية والإدارية...، فتلك المهام ترتبط بكل ما له علاقة بالمنفعة العامة، ولا يمكن حصرها بنص قانوني مهما عددت من أمثال. يتولى المجلس البلدي إصدار ثلاثة أنواع من المقررات: منها ما يتولاه المجلس بصورة منفردة، ومنها ما يتولاه بالواسطة أو يساهم فيها، ومنها ما يخرج عن صلاحياته، ولكن يوجب القانون موافقة المجلس عليه.

يتعين أخذ موافقة المجلس البلدي بحسب المادة 51 من المرسوم المذكور آنفًا، في الأمور الآتية: تغيير اسم البلد وحدوده، وتنظيم حركة المرور والنقل العام، ومشاريع تقويم الطرق العامة الكبرى وتحديدها والتصاميم التوجيهية العامة في المنطقة البلدية، وإنشاء المدارس الرسمية والمستشفيات والمستوصفات الحكومية ونقلها أو إلغاؤها ...

يتولى المجلس البلدي إدارة الأمور المالية عن طريق وضع الموازنة البلدية، ويدخل في ذلك نقل الإعتمادات وفتحها، وقطع حساب الموازنة، والموافقة على القروض وإدراج الأقساط التي تستحق سنوياً في الموازنات البلدية المتتالية طوال مدة هذا القرض، وتحديد معدلات الرسوم البلدية في الحدود المعينة في القانون، ووضع دفتر الشروط لصفقات اللوازم والأشغال والخدمات، ووضع دفتر الشروط لبيع أملاك البلدية، والمصالحات، وقبول ورفض الهبات والأموال الموصى بها، والمساهمة في نفقات المدارس الرسمية وفقاً للأحكام الخاصة بهذه المدارس، والمساهمة في نفقات المشاريع ذات النفع العام.

وقد خصص المرسوم الاشتراعي 77/118 القسم الأول من الفصل الرابع لصلاحية السلطة التقريرية والتي تتمثل في المجلس البلدي، بحيث نصت المادة الأولى منه على أن كل عمل ذي طابع أو منفعة عامة، في النطاق البلدي، من اختصاص المجلس البلدي، وبذلك تكون صلاحية المجلس البلدي واسعة جداً وتضم اختصاصات عديدة، ولكنها تبقى مقيدة بسلطات الرقابة الإدارية على قرارات المجلس البلدي والتي جعلت من بعض الاختصاصات معرقلة بعض الشيء لما لها من إجراءات إدارية بيروقراطية، رغماً من أن البلدية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري[1].

وبالتالي أعطى المرسوم الإشتراعي 77/118 للمجلس البلدي صلاحيات عديدة وواسعة في المجالين الإداري ومنها الموازنة البلدية بما في ذلك نقل وفتح الإعتمادات، وإجراء قطع حساب الموازنة، والأنظمة الخاصة بموظفي البلدية وتحديد رتبهم وأجورهم ورواتبهم، والأنظمة في المسائل الداخلة ضمن اختصاصها، بحيث يكون لها صفة الإلزام ضمن النطاق البلدي، واتخاذ التدابير

[1] هدى أبو الحسن، البلديات وأثرها في التنمية المحلية (بلدية معركة أنموذجاً)، تقرير حول أعمال التدريب في بلدية معركة، رسالة ماجيستير، 2020، ص 11

الإدارية التنظيمية التي يراها رئيس البلدية مناسبة لحسن سير العمل البلدي ولتأمين الواردات البلدية[1].

هذا وقد أناط القانون بالمجلس البلدي حق مراقبة أعمال السلطة التنفيذية، والسهر على حسن سير عمل البلدية، وانتخاب عدد محدد من أعضائه لتأليف هيئة لجنة المناقصات، التي تتولى تلزيم الصفقات البلدية وتلزيم الرسوم التي يقرر المجلس وضعها في المزايدة، وانتخاب لجان أخرى من أعضائه لدراسة القضايا المنوطة به، والإستعانة بلجانٍ يعينها من غير أعضائه[2].

نص قانون البلديات على صلاحيات "المجالس المحلية"، بحيث تخضع قرارات المجلس البلدي للرقابة الإدارية، فيما تظهر المواد 49 و50 من القانون (المرسوم الاشتراعي رقم 118 سنة 1977) مدى تعدد وأهمية الصلاحيات التي تتمتع بها البلدية والتي تمكنها من التغيير والانماء ضمن نطاقها الجغرافي. وتنص المادة 47 من القانون بوضوح، على أن كل عمل ذات منفعة عامة هو من صلاحيات المجلس البلدي ضمن النطاق الجغرافي للبلدية. كذلك، إن تعداد الصلاحيات في هذا القانون، إن بالنسبة الى المجلس البلدي كسلطة تقريرية أو لرئيس البلدية كسلطة تنفيذية، جاء على سبيل المثال لا الحصر.

وبحسب القانون إن الوزارة تمارس رقابة محدودة على البلديات فقط وليس وصاية، إن هذه الرقابة هي الاستثناء في القانون وليست القاعدة، إذ إن قرارات المجلس البلدي ورئيس البلدية نافذة بذاتها، أي تُطبق من دون أي إجراء إضافي، إلا في بعض الاستثناءات التي تستدعي مصادقة من سلطة الرقابة، فهناك قرارات لكي تصبح نافذة تستوجب موافقة القائمقام أو المحافظ أو وزير الداخلية، وذلك بحسب طبيعة القرار ونوعيته. لكن حتى هذه الرقابة استثنائية، فليست كل القرارات

[1] أكرم حسن، "البلديات بين واقع مأزوم آوفاق مستقبلية"، مجلة الحياة النيابية لبنان الصادرة عن المديرية العامة للدراسات والمعلومات في المجلس النيابي، المجلد، 109، لبنان، كانون الأول 2018، ص 90

[2] راجع المادتين 52 و53 من المرسوم االشتراعي رقم 118/77 وتعديالته

تتطلب رقابة، فضلاً عن أنه بعد مرور مهلة زمنية معينة من دون رد القرارات بقرار معلل، تصبح هذه القرارات نافذة[1].

فالإدارات اللامركزية لا يقتصر دورها على تقديم الخدمات الضرورية على الصعيد المحلي، وتنظيم وإدارة الشأن العام في إطار عملها الجغرافي، إنما يتعدى دورها إلى إنشاء واستثمار بعض المرافق الإقتصادية، التي تغذي موازنتها السنوية بالمال، وتمكنها بالتالي من القيام بالأعباء الملقاة على عاتقها فتلعب دوراً متعاظماً في عملية التنمية المحلية وبالتالي في مجال الإنماء المتوازن.

الفرع الثاني: تنسيق البلديات مع الجمعيات المحلية

تلعب الجمعيات المحلية دوراً حيوياً في تعزيز التنمية المحلية من خلال دعم جهود البلديات لتحقيق الأهداف التنموية. بحيث تعتبر هذه الجمعيات جزءاً لا يتجزأ من النسيج الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات المحلية، حيث تسهم بشكل مباشر في تحسين جودة الحياة للسكان وتعزيز المشاركة المجتمعية. وتشمل أدوار الجمعيات المحلية التعاون مع البلديات في تحديد احتياجات المجتمع والعمل على تنفيذ مشاريع تخدم هذه الاحتياجات.

يكمن الهدف الأساسي من التعاون بين البلدية والجمعيات المحلية في استخدام الإمكانيات البشرية والمادية في المنشأة أحسن استخدام وخلق الجو الصالح والمناسب لتشغيل كافة الموارد المتوفرة إلى أقصى طاقاتها الممكنة لتحقيق الأهداف المنشودة بأقل التكاليف، مراعية في ذلك

[1] راكيل عايّق، البلديات: صلاحيات واسعة "مخطوفة" سياسياً ومالياً، مقال منشور على موقع جريدة نداء الوطن بتاريخ 17 كانون الثاني 2023، للمزيد يمكن الدخول على الرابط التالي: https://2h.ae/zgky ، تاريخ الدخول إلى الرابط: 2024/8/10

الناحية الإنسانية في معاملة العنصر البشري إذ أنه هو الذي يقوم بالإنتاج، ولا يصلح الإنتاج من دون صلاحية العامل والموظف، والمشاركة الجماعية.

يتجلى التعاون بين البلدية والجمعيات في تنسيق وترتيب وتوحيد مجهود الأفراد للوصول إلى الهدف المشترك، من هنا تأتي ضرورة التنسيق على الصعيد الإنماء المحلي، فيجب أن يكون التنسيق بين كل شرائح من السلطة المركزية إلى المواطن الموجود داخل البلدة من أجل تحقيق الأهداف. فإذاً لا يمكن نجاح العمل والخطة المرسومة إلا بالتنسيق مع مختلف الهيئات التي تتعاطى الشأن وغيرها من المؤسسات الخاصة لتوحيد الجهود.[1]

فيقع على عاتق البلديات الموارد ضمن نطاقها البلدي مما يتيح تحقيق لها وفرة في الموارد المالية والبشرية، لأجل تحسين استدامتها من خلال تزويدها بالموارد المالية والبشرية الكافية هعند احتياجها لها، من أجل للاضطلاع بمهامها التنموية عبر الشراكة مع المجتمع المحلي. إن هذه العملية توفّر خدمات أفضل مع وجود جهاز إداري ومالي وتقني فعال قادر على مواجهة التحديات.

يعتبر لبنان من بين البلدان التي تضم أكبر عدد من البلديات مقارنة بمساحته. ومع ذلك، فإن هذه البلديات تعاني من ضعف الموارد البشرية والتقنية والمالية. من أجل تشجيع الوفرة في الموارد، لا سيما في أوقات الأزمات هذه، من المهم تبني سياسة تحفز التعاون المحلي بين البلديات وسائر الجمعيات المحلية التي تُعنى بالتنمية المحلية في سبيل توفير أكبر قدر من الخدمات العامة التي تساهم في المنفعة العامة وفي التنمية المستدامة.

لم تكشف الأزمة المتعددة القطاعات الهشاشة الاقتصادية للسلطات المحلية اللبنانية فحسب، بل أكدت أيضا على حاجة هذه السلطات إلى اعتماد منهجيات عمل جديدة تتماشى مع توصيات الجهات المانحة. في الواقع، فإن لبنان متهم دائماً بافتقاره للشفافية وسوء الإدارة. لذلك

[1] علي ضاحي، صلاحيات المجلس البلدي بين النص والواقع "بلدية السكسكية نوذجاً"،كلية الحقوق والعلوم السياسية في الجامعة اللبنانية، رسالة ماجيستير، 2019 2020، ص 53

من الضروري أن تظهر البلديات وإتحادات البلديات اللبنانية على أنها نزيهة ومبتكرة وشفافة. لهذا، يمكن تنفيذ العديد من الإجراءات.

ومن المعروف أن الجمعيات تتنوع يتنوع أهدافها وغاياتها ومجالات العلاقات الإجتماعية التي تقوم بين البشر، من هنا تجد العديد من الجمعيات الشبابية والرياضية والكشفية والتعاونية والتنموية والإجتماعية وغيرها ...

وفي إطار تعزيز الجهود المشتركة لتحقيق التنمية المستدامة، يأتي تعاون البلدية مع الجمعيات التعاونية والتنموية كخطوة محورية لتحقيق أهداف المجتمع. يهدف هذا التعاون إلى تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، وتعزيز روح المشاركة المجتمعية، وتوفير بيئة داعمة تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي.

ويأتي دور الجمعيات التعاونية، إستهلاكية كانت أم إنتاجية، في المساهمة في تطوير الإقتصاد الوطني عن طريق جمع إمكانيات الشرائح الإجتماعية في كتلة واحدة[1]. يُعرّف عن التعاونيات في لبنان بموجب قانون الجمعيات التعاونية رقم 17199[2]؛ فهي كل جمعية تتكون من أشخاص ذوي رأس مال غير محدود وغير هادفين إلى الربح، يكون الغرض منها:

"**تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي لأعضائها من خلال تضافر جهودهم وفقا لم بادئ التعاون العام**".

يكمن الهدف الرئيسي للتعاون والتشاور مع بين البلديات كسلطة محلية (والممنوحة له بموجب القوانين المرعية الإجراء) وبين الجمعيات المحلية، في إعطاء فرص متساوية للإنماء لكل المناطق والقطاعات بشكل لا تنمو منطقة على حساب منطقة أخرى ولا قطاع إقتصادي على حساب قطاع آخر. إن الإنماء المتوازن للمناطق ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً ركن أساسي من

[1] ابراهيم مشورب، المؤسسات السياسية والإجتماعية في الدولة المعاصرة، دار المنهل اللبناني، الطبعة الثانية، 2011، ص 28
[2] قانون رقم 17199 الصادر بتاريخ 1964/8/18، المادة 1

أركان وحدة الدولة واستقرار النظام[1]. هذا ما يستدعي التفكير في دور السلطة المركزية وإصلاحات اللامركزية الادارية والعلاقة بين السلطات المركزية والمجالس البلدية في السياسات التنموية، عبار إشراع القطاعات الخاصة المحلية إن اقتضى الأمر.

إن بناء وتطوير المجتمع المدني وتوفير خيارات متعددة له، تفسح أمام المواطنين والمؤسسات المهنية فرصة للمشاركة في تشكيل عوامل أساسية تساهم في تأمين شرعية الإدارة العامة. حيث أن وجود مجتمع مدني قوي ونشيط يعتبر شرطاً أساسياً لحكم جيد من شأنه تشكيل قوى مقابلة للدولة والقطاع الخاص، وذلك لما يتسم به هذا المجتمع من انفتاح وتأمين للمساءلة والتطلع إلى احتياجات المواطن والتقيّد بالخطط المتفق عليها[2].

إن اعتماد اللامركزية الإدارية المتمثلة بالمجالس البلدية وتعاونها مع المجتمع المحلي، يزيد من قدرة الدولة على مواجهة الأزمات والإقتصادية والتنموية، ويعزز من مفهوم الديمقراطية التي تنمب الشعور بالإنتماء الوطني، ومن ثم يزيد من اهتمام المواطنين بالشؤون المحلية والوطنية على السواء.

[1] الفقرة "ز" من مقدمة الدستور اللبناني

[2] فؤاد السعد، استراتيجيا تنمية وتطوير الإدارة العامة في لبنان، إعداد وحدة التطوير الإداري بالتعاون مع الفريق الإستشاري الأوروبي، أيلول 2001، ص 12

المبحث الثاني: بلدة مشغرة بين تاريخها وأهميتها

تُعد بلدة مشغرة واحدة من أقدم وأعرق البلدات اللبنانية، تقع في قلب وادي البقاع الغربي في لبنان، تحيط بها سلسلة من الجبال والتلال الخضراء، وتُعرف بوفرة مياهها وينابيعها الطبيعية. تتميز بموقعها الجغرافي الاستراتيجي الذي يربط بين السهل والجبل، مما جعلها عبر العصور مركزاً مهماً للتجارة والزراعة.

تاريخ مشغرة حافل بالأحداث والشخصيات البارزة، إذ كانت موطناً للعديد من الحضارات التي تعاقبت على لبنان، بدءاً من الفينيقيين وصولاً إلى العهد العثماني. هذا التاريخ العريق منح البلدة طابعاً ثقافياً غنياً ينعكس في معالمها الأثرية والتقاليد التي لا تزال حيّة بين أهلها حتى اليوم.

بفضل هذه الخلفية التاريخية، تُعد مشغرة اليوم مقصداً هاماً للسياحة الثقافية والطبيعية، حيث يأتي الزوار لاستكشاف آثارها القديمة، والاستمتاع بجمال طبيعتها، وتجربة حسن ضيافة أهلها. وبالرغم من التغيرات التي شهدتها على مر السنين، تظل مشغرة محافظة على هويتها الأصيلة وجاذبيتها الفريدة.

من هنا سوف نتطرق إلى تاريخ بلدة مشغرة في **المطلب الأول**، ومن ثم إلى مشغرة الأدب والفن في **المطلب الثاني**.

المطلب الأول: تاريخ بلدة مشغرة

مشغرة، بلدة قديمة تقع في البقاع الغربي من لبنان، تمتد جذورها في عمق التاريخ. كانت مشغرة جزءاً من مسارات الحضارات القديمة التي مرت عبر لبنان. وعليه فإننا سوف نبحث في تأسيس مشغرة وأصولها التاريخية في **الفرع الأول**، ومن ثم التحولات الديموغرافية في مشغرة في **الفرع الثاني**.

الفرع الأول: تأسيس مشغرة وأصولها التاريخية

تعتبر مشغرة من أعرق البلدات والمدن اللبنانية عمراناً وتاريخاً، ولئن كنا لا نعلم من خلال بحثنا على وجه التحديد متى تكونت إلا أننا نعرف أن عمرها يربو على ألف سنة سنة، مرّت عليها خلال هذه القرون دول كثيرة وأعاصير وأخطار جمّة، وأمراء ومشايخ عديدون، لكنها بقيت شامخة أبية، ورغم ذلك أعطت الكثير للفكر الإنساني والإجتماعي والعلمي والأدب.

تقع بلدة مشغرة في منطقة البقاع الغربي من لبنان، المعروفة تاريخياً بكونها مقر الإقامة الصيفي للأمير فخر الدين المعني. وقد ورد في كتاب الشيخ حسين أحمد الخشن ***مشغره في التاريخ*** أن عمر مشغرة 1100 عام، وأن الاسم الأصلي للبلدة كان **مُغره**. ويشير الكتاب أيضاً إلى أسطورة محيطة بأصل الاسم الحالي للبلدة، حيث يروي أن الأمير حيدر الشهابي قال ذات مرة: "وقيل إنها مشغره، وهذا صحيح"، نظراً لتميز البلدة بالمياه الغزيرة المتدفقة من ينابيع التنور، والضيعه، والكنيسة وأبو زيد. ويحتمل أن يكون الاسم مشتقاً من الفينيقية أو العربية "مشغر"، وهي كلمة ذات معانٍ متعددة في المعجم. وقد خلصت الآراء إلى أن كلمة "مشغر"، في سياق وفرة

الماء في البلدة ، تعني "تدفق المياه بغزارة وقوة"[1]. كما قابل إسم "مشغرة" معنى في اللغة العربية "ثُغر" والمعنى الأصيل دفقَ وتفجَّر. وإسم البلدة في العربية، والآرامية، يعود إلى "شغرت المياه"، بمعنى غزرت، أو كانت سريعة التدفق والانحدار. من هنا مشغرة غزيرة بالمياه المتدفقة، فهي تحتوي على اثنين وأربعين، نبعاً[2].

أكد المؤرخون أن مشغرة تعود بداياتها إلى الحقبة الكنعانية، بحيث اكتشف فيها الكثير من الآثار والمعابد الفينيقية، كما كانت البلدة محطة لكثير من الجيوش التي اجتاحت بلادنا عبر تاريخها الطويل، ويعود ذلك لموقعها الاستراتيجي المشرف على سهل البقاع وعلى الجنوب اللبناني في آن معاً.

في سنة 1283 عقدت هدنة بين السلطان المملوكي قلاوون المعروف بالمنصور وابنه وولي عهده علي، وبين حكام عكا وما لحق بها الصليبيين، وإليك نص الوثيقة كما نقلها القلقشندي في صبح الأعشى: استقرت الهدنة بين مولانا الصالحي وولده السلطان الملك الصالح علاء الدين علي، خلد الله تعالى سلطنتها، وبين الحكام بمملكة عكا وصيدا وعثليت وبلادها التي انعقدت عليها الهدنة ... لمدة عشر سنوات كاملةً وعشرة أشهر وعشرة أيام وعشرة ساعات أولها يوم الخميس خامس ربيع الأول سنة ستمائة اثنين وثمانين للهجرة النبوية صلوات الله على صاحبها وسلامه... على جميع بلاد السلطان وولده وهي التي في مملكتهما وتحت حكمهما وطاعتهما وما تحويه أيديهما يومئذ من جميع الأقاليم والممالك والقلاع والحصون الإسلامية وثغر دمياط وثغر الإسكندرية... ومملكة القدس الشريف وأعمالها ... والبقاع العزيزي وأعماله ومشغرة وأعمالها..."[3].

---

[1] UNDP ، مشغرة: الحفاظ على الأسطورة، منشور بتاريخ 6 فبراير 2018، للمزيد يمكن الدحول على الرابط التالي: https://www.undp.org/ar/lebanon/stories/mshghrh-alhfaz-ly-alastwrt ، تاريخ الدخول إلى الرابط: 2024/8/11

[2] موقع العهد الإخباري، قراءة في كتاب: نجمة لعيونِ مشغرة، منشور بتاريخ 2024/5/25، للمزيد يمكن الدخول على الرابط التالي: https://www.alahednews.com.lb/article.php?id=69782&cid=187 ، تاريخ الدخول إلى الرابط: 2024/8/11

[3] حسين الخشن، مشغرة في التاريخ – الحركة العلمية والسياسية خلال عشرة قرون، ص 73

وما يلفت النظر في هذا النص ليس ورود إسم مشغرة فحسب، بل كلمة "وأعمالها" فإنه يشير بوضوح إلى دورها السياسي والإداري في العهد المملوكي، وأنها كانت مركز ولاية، فإن بلاد الشام في هذا العهد كانت تتألف من ست نيابات وكل نيابة تقسم إلى ولايات يحكم كل منها.

بعد حرب سنة 1860 الدامية في لبنان، فصلت الدولة العثمانية اجزاء كثيرة من "ولاية جبل لبنان" ووضعتها تحت إدارة "ولاية دمشق" وذلك لفصل المتقاتلين وإبعادهم عن بعضهم، فكان أن أصبحت مشغرة خارج لبنان الإداري وتحت إدارة دمشق من 1860 حتى 1919[1].

إن التجاذبات السياسية والصراعات الإقليمية والمحلية في بلاد الشام كانت تحول دون استقرار التقسيم الإداري للمناطق والبلدات اللبنانية على وتيرة واحدة، ولهذا كانت هذه التقسيمات عرضة للتغير على الدوام. ويظهر من التقسيمات الإدارية للدولة العثمانية أن مشغرة والقرى المجاورة لها كانت جزءاً من مقاطعة الشوف البياضي وهي المقاطعة الثالثة عشرة من مقاطعات معاملة صيدا، لأن لبنان – في ذلك العهد – كان مجزءاً إلى معاملتين معاملة طرابلس: وهي تضم ثماني مقاطعات ومعاملة صيدا وتضم ستة عشر مقاطعة[2].

لا شك أن بلدة مشغرة نشأت حول الينابيع المتفجرة من الصدع، وهي تتمتع بموقع جغرافي مزودح الفائدة: فهي من الشرق قريبة إلى السهل حيث كانت تزرع الحبوب ويتركز معظم النشاط الزراعى للسكان، ومن الغرب متصلة بالغابات التي يستفاد منها في تربية قطعان الماعز، وتأمين الطاقة للتدفئة في فصل الشتاء.

[1] بلدة مشغرة الرائعة في البقاع الغربي... أكثر من نصف أبنائها في المهجر، مقال منشور على موقع "بلدنا ماغازين" بتاريخ 2018/18، للمزيد يمكن الدخول على الرابط التالي: https://www.jabalnamagazine.com/article/17/2281 ، تاريخ الدخول إلى الموقع: 2024/8/11

[2] حسين الخشن، المرجع السابق، ص 18

وموقعها إلى الجنوب من سهل البقاع جعلها ممراً ومحطة للقوافل التجارية القادمة من شمال سوريا وعبر مدنها نحو جنوب لبنان وفلسطين وبالعكس. كما أنها نقل تقاطع مع الخط التجاري الذي كان ناشطا بين الداخل اللبناني ودمشق : صيدا – جزين – مشغرة وادي الحرير[1].

يحدد النطاق البلدي لقرية مشغرة– قضاء البقاع الغربي– وفقاً للخرائط المرفقة كما يلي: شرقاً– نهر الليطاني، القرعون، مجدل بلهيص، سحمر ويحمر جنوباً– لوسا، ميدون وعين التينة غرباً– نيحا، قضاء الشوف شمالاً – عيتنيت[2].

كانت مشغرة في حقبة الانتداب بدأً من سنة 1920 "مركز الضابطية" أي ما يشبه إلى حد كبير مركز القضاء اليوم لما كان يمثله ذلك المركز من ثقل شعبي واستقطاب للإدارات. وفي سنة 1960 صنفت البلدة رسمياً مركز اصطياف[3].

يعود تاريخ بلدة مشغرة إلى العصور القديمة، حيث كانت جزءاً من الحضارات المتعاقبة التي مرت على المنطقة، من الكنعانيين إلى الفينيقيين والرومان. تميزت مشغرة بموقعها الاستراتيجي وطبيعتها الخلابة، مما جعلها مركزاً زراعياً وتجارياً مهماً على مر العصور. كانت عبر التاريخ ملاذاً آمناً لسكانها في أوقات الأزمات. اليوم، تحتفظ مشغرة بجمالها الطبيعي وتراثها الغني، مما يجعلها نقطة جذب للزوار والمقيمين على حد سواء. ويحتاج الحديث عن أصول بلدة مشغرة التاريخية مجلدات كثيرة لا يمكن حصرها في بحثنا هذا.

---

[1] شبيب دياب ومروان حوري وفريق الدراسات في مؤسسة الصادق للدراسات والإنماء، مشغرة التاريخ والعلم، الحياة اللبنانية – سلسلة دراسات تتناول المدن والبلدات والقرى اللبنانية، بيروت، ص 26

[2] المادة الأولى من القرار رقم 150 الصادر 1965/4/3 المتعلق بتحديد نطاق بلدية مشغرة – قضاء البقاع الغربي

[3] مشغرة البقاع الغربي، 27 كانون الأول 2006، للمزيد: https://hezbollah.ahlamontada.com/t304-topic ، تاريخ الدخول إلى الرابط: 2024/8/11

الفرع الثاني: التحولات الديموغرافية في مشغرة

مشغرة، البلدة اللبنانية الواقعة في البقاع الغربي، شهدت تحولات ديموغرافية كبيرة على مر السنين، تعكس التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي مرت بها المنطقة. تاريخياً، كانت مشغرة تتميز بتنوع سكانها الذي يجمع بين الزراعة والتجارة، مع وجود نسيج اجتماعي متماسك. إلا أن الهجرة، سواء الداخلية إلى المدن الكبرى أو الخارجية إلى دول الاغتراب، أثرت بشكل ملحوظ على تركيبتها السكانية. هذا التحول نتج عن عوامل متعددة، منها البحث عن فرص اقتصادية أفضل، وتأثير النزاعات الإقليمية. اليوم، رغم التغيرات الديموغرافية، تظل مشغرة محافظة على هويتها الثقافية والتاريخية، مع تزايد الجهود لتعزيز التنمية المحلية واستعادة الترابط المجتمعي.

بدت لنا مشغرة في النصف الثاني من القرن العاشر قرية إسلامية عامرة، يخرج أحد أبنائها المكنى بأبي محمد المشغراني إلى دمشق لدراسة الحديث والفقه الإسلامي، وينتقل إليها «أبو الجهم المشغراني» من بيت لهيا» ليصبح وعلى حد تعبير ياقوت الحموي "إمامهم وخطيبهم" وهذا النص يعكس بوضوح إسلامية البلدة آنذاك وقوة الحضور الإسلامي فيها. ولا نعلم على وجه التحديد متى أخذ هذا الحضور عمقه وشكله الإسلامي[1].

إن التواجد المسيحي في مشغرة حديث نسبياً ومقارنة بالتواجد الإسلامي، ولم نعثر في تاريخها القديم على ما يشير إلى الحضور المسيحي فيها ويظهر من ثنايا كلمات بعض الباحثين المعاصرين أن هذا الحضور تمّ في القرنين السابع والثامن عشر الميلاديين. يقول الباحث التاريخي الدكتور كمال الصليبي: "وكان الموارنة في البداية يستوطنون مناطق بشري والبترون وجبيل ثم شرعوا بالنزوح جنوباً إلى كسروان بعد أن شتت المماليك سكانها الشيعة من (1305)، وبفضل

[1] حسين الخشن، مرجع سابق، ص 41

حماية المعنيين والشهابيين قدم الموارنة بأعداد كبيرة من الشمال ليستقروا مع الزمن في المناطق الدرزية في الجنوب وفي سواها من الأراضي اللبنانية الحالية التي كانت في ذلك الحين تحت حكم الأمراء[1].

وتردد على ألسنة بعض أهالي مشغرة أن بعض العائلات المسيحية جاء بعض أجدادهم على شكل باعة متنقلين، ثم استقروا فيها واستوطنوها. ويشار إلى أن سكان مشغرة المسيحيين الذين يشكلون نصف البلدة هم من الكاثوليك والروم والموارنة[2].

النظر إلى التحول في بلدة مشغرة مثلاً على الصعيد الديمغرافي لمعرفة الواقع الفعلي للأمور في الوقت الراهن. فقد تبدلت الأوضاع في البلدة وبات الشيعة يشكلون الأكثرية فيها، بعدما كان الحضور المسيحي فيها وازناً وكبيراً[3].

عائلاتها تربو عن المئة عائلة، لتشكل حوالي 13400 نسمة مسجلين في لوائح القيد كأبناء مشغرة. نذكر من عائلات البلدة: آل عمَّار، نعمه، سرحال، ابراهيم، توما، فَقِيه، حمود، ابو عرّاج، شويري، شرارة، سمعان، بارود، الخشن، مرعي، ناصيف، زمّار، عواضة، معلوف، فخرالدين، صائغ، حمادي ورزق. ويبلغ عدد سكان مشغرة خلال فصل الشتاء حوالي 4000 نسمة، أما في فصل الصيف فيبلغ حوالي 12500 نسمة، حيث يقبلون على البلدة من المدن ومن بلاد الإغتراب كما المصطافين. يفوق عدد المغتربين من أهالي مشغرة عن عدد سكانها الحاليين بحيث أن هناك عائلات بأكملها مهاجرة، وهم موزعون بأكثريتهم في أميركا الشمالية، بين الولايات المتحدة الأميركية وكندا، ومع بداية الأزمة السورية سنة 2011، بدأت موجات

[1] حسين الخشن، مرجع سابق، ص 43

[2] حسين الخشن، مرجع سابق، ص 45

[3] جان نخول، مخاوف المسيحيين من التاريخ والجغرافيا، مقال منشور على موقع هنا لبنان بتاريخ 19 أيلول 2023، للمزيد يمكن الدخول على الرابط التالي: https://www.thisislebanon.com/topnews/254089/ ، تاريخ الدخول إلى الرابط: 2024/8/13

النزوح السوري تتوالى على لبنان، وقد كان لبلدة مشغرة نصيب من هذا النزوح حيث أنه يقطن حالياً في البلدة حوالي 250 عائلة بمعدل 7 أشخاص لكل عائلة[1].

المطلب الثاني: مشغرة الأدب والفن

تُعتبر مشغرة واحدة من أبرز القرى التي جمعت بين عبق التاريخ ورونق الفن، فهي منبع لهذا لفن والأدب. على مر العصور، كانت مشغرة موطناً للعديد من الشعراء والفنانين الذين أثروا الحياة الثقافية اللبنانية. الأدب في مشغرة متجذر في التقاليد الشعبية، حيث يروي قصص الناس وحياتهم اليومية. مشغرة اليوم تستمر في لعب دورها كمركز ثقافي، تجمع بين الأصالة والحداثة، وتستقطب عشاق الفن والأدب من مختلف أنحاء العالم. من هنا لا بد من التطرق إلى الحياة الإجتماعية والثقافية للبلدة في **الفرع الأول**، ومن ثم إلى الحفاظ على التراث الحرفي وتنميته في **الفرع الثاني**.

الفرع الأول: الحياة الإجتماعية والثقافية في البلدة

ارتبط اسم مشغرة بأغنية صادحة ومؤثرة لسيدة الأغنية اللبنانية فيروز "خطة قدمكن عالأرض هدارة" التي تبدأها بموال "يا قمر مشغرة" الرائع، فعشق معها اللبنانيون هذه البلدة قبل رؤيتها. أما هي، فلم تبخل على لبنان بعطاءاتها، إذ اشتهر من أبنائها الكثيرون في الوطن وفي المهجر، وقد أبدعوا في عالم الاقتصاد والصناعة والتجارة والزراعة، كما في الموسيقى والفنون عامة.

[1] مقابلة مع نائب الرئيس عبدالله هدلا

من منا ينسى ابن مشغرة الشاعر والملحن الراحل زكي ناصيف الذي وعدنا في عزّ الحرب بأن: "راجع راجع يتعمر لبنان" وصدق بوعده؟ ولا ننسى أن مقدم البرامج الشهير الراحل رياض شرارة هو من بلدة مشغرة، وكذلك الحال بالنسبة للإعلامي المعروف طوني بارود والصحافي القدير فواز طرابلسي والناشط في حقوق الانسان خارج الوطن محمد مرعي والعديد من أبناء هذه القرية الوادعة الذين لا مجال لذكرهم جميعاً في ها التقرير[1].

من مشاهير مشغرة الذين قدموا لتلك البلدة الحياة الإجتماعية والثقافية والعلمية والدينية:

- **الحر العاملي**: (1624 – 1693) كان الشيخ الحر العاملي من أبرز وافضل علماء الشيعة فى القرن الحادى عشر الهجرى وله مؤلفات ثمينة قيمه كما كان موضع احترام وتبجيل لدى علماء الشيعة وهو من العلما أثروا المخزون الفقهي والعلمي للشيعة بروايات أئمة الشيعة وترك آثاراً غالية تستحق بالغ التقدير[2].
- **زكي ناصيف (1916 – 2004)**: التحق بالمعهد الموسيقي في الجامعة الأميركية سنة 1936، درس العزف على البيانو والعود والفيولونسيل وفن التأليف الموسيقي والغناء. في العام 1953، تعاقدت معه إذاعة الشرق الأدنى كملحّن، ومعها بدأت مسيرته الإحترافية. شكلت مهرجانات بعلبك عام 1955 الإنطلاقة الحقيقية لزكي في مجال صناعة أغنيات الدبكة المستمدة من روح الفولكلور. ظلت الضيعة اللبنانية مصدراً أساسياً في ألحان وأغاني زكي ناصيف. ولقيت أغنياته وألحانه رواجاً كبيراً وفي مقدمها أغنية "راجع يتعمر لبنان" التي باتت نشيداً وطنياً جديداً يؤديه اللبنانيون في لبنان ودول الانتشار. حملت أغانيه قيم الريف وخيراته وجماله وطيبة أهله. منه استمد الروح الوطنية التي تدعو إلى تمجيد الأرض

---

[1] بلدة مشغرة الرائعة في البقاع الغربي... أكثر من نصف أبنائها في المهجر، مرجع سابق

[2] الشيخ الحر العاملي، للمزيد يمكن الدخول على الرابط التالي:
https://almaaref.org.lb/post/13306/%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%8A%D8%AE-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D9%84%D9%8A ، تاريخ الدخول إلى الرابط: 2024/8/14

وخدمة الوطن. في تلك الأغاني رائحة المواسم والحقول والفلاحين وأعياد الفرح التي تجلّت حتى في عناوين أغانيه. بقي زكي ناصيف حتى آخر لحظة من عطائه متعلقاً بالقرية وبخصوصياتها، وكأنه يحنّ أبداً إلى التي هجرها صبياً[1].

- **جورجيت صايغ**: فنانة لبنانية من نجوم الزمن الجميل، ما زالت اجيال من اللبنانيين تردد اغانيها حتى اليوم، جورجيت صايغ اشتهرت بالغناء والتمثيل – عملت في عدة مسرحيات مع السيدة فيروز والرحابنة كما انها قدمت ادواراً في مسلسلات تلفزيونية قبل أن تعتزل نهاية سبعينات القرن الماضي. بدايات جورجيت صايغ مع الغناء كانت بالصدفة، اذ قصدت الرحابنة بهدف تقديم الدبكة اللبنانية لكن قامتها القصيرة لم تساعدها ان تقدم الدبكة فتحولت الى الغناء بعد ان استمع الاخوين الرحباني الى صوتها واعجبوا بغنائها. ومن ثم شاركت مع السيدة فيروز في العديد من مسرحياتها مثل "ناس من ورق" عام 1972[2].

وعلى صعيد الحياة الإجتماعية والفن الذي تتغنى به بلدة مشغرة، أقيمت أمسية من تنظيم الجامعة الأميركية في بيروت تحت عنوان "يا قمر مشغرة". ويأتي هذا الحدث التي استضافته بلدة مشغرة البقاعية في 16 آب 2019، في سياق النشاطات التي تقيمها الجامعة الأميركية تحت عنوان "بمون القمر". واللافت وقد جرت وقائع هذا الإحتفال على سطح منزل الموسيقي الراحل زكي ناصيف الذي تحول إلى متحف منذ أعوام قليلة[3].

وقد كان لبلدة مشغرة حصة من الحياة السياسية على صعيد الدولة اللبنانية، حيث خرج منها حسين منصور نائباً عن محافظة البقاع (قضاء زحلة) في دورة العام 1960. وأعيد انتخابه عن نفس المقعد في دورات الأعوام 1964، 1968 و1972. استمر نائباً بحكم

---

[1] يوسف طنوس، مقال منشور على موق One Time Art، للمزيد يمكن الدخول على الرابط التالي:
https://www.onefineart.com/artists/musicians/zaki-nassif ، تاريخ الدخول إلى الرابط: 2024/8/14

[2] ريتا سعادة، جورجيت الصايغ برعت مع الرحابنة... تندم على هذا الأمر في حياتها وهل فقدت الصبر؟، مقال منشور على موقع فن بتاريخ 23 نيسان 2023، للمزيد يمكن الدخول على الرابط التالي: https://2h.ae/QOuX، تاريخ الدخول إلى الرابط: 2024/8/14

[3] فيفيان حداد، »يا قمر مشغرة» أمسية ثقافية وعلمية تحييها الجامعة الأميركية، مقال منشور على موقع الشرق الأوسط الإلكتروني بتاريخ 13 آب 2019، للمزيد يمكن الدخول على الرابط التالي: https://2h.ae/CFsz، تاريخ الدخول إلى الرابط: 2024/8/14

قوانين التمديد بسبب الحرب الأهلية في لبنان حتى العام 1992[1]. كما عين إبن بلدة مشغرة سليمان طرابلسي وزيراً للطاقة في حكومة الرئيس سليم الحص من 4 كانون الأول 1998 الى 26 تشرين الأول 2000 في أولى حكومات عهد الرئيس العماد إميل لحود[2].

كما تشكل مشغرة يمثل نموذجاً للعيش المشترك والتفاهم بين مختلف الطوائف والأديان. هذه البلدة الصغيرة في البقاع الغربي تجسد روح التعايش السلمي، حيث يعيش أهلها المسلمون والمسيحيون بتناغم ويتشاركون في بناء مجتمع قوي قائم على الاحترام المتبادل والتعاون. سواء في المناسبات الدينية أو الاجتماعية، يلتقي الناس من مختلف الخلفيات للاحتفال معاً، مما يعزز الروابط الإنسانية. العيش المشترك في مشغرة ليس مجرد تعايش بل هو شراكة حقيقية في حياة يومية تزدهر بالمحبة والوحدة.

الفرع الثاني: الحفاظ على التراث الحرفي وتنميته

وفي مشغرة آثار قديمة منها مزار النبي نون الذي تقول الأسطورة إنه والد النبي يوشع، هرب من جور إسرائيل واختبأ في مشغرة حيث تمّ اغتياله على أيدي متسللين من جنود الملك. وفي البلدة بقايا نواويس وكهوف محفورة في الصخور وآثار فينيقية ورومانية[3].

فبحسب إفادة نائب رئيس بلدية[4] مشغرة المهندس عبدالله هدلا وأثناء مقابلتنا معه، أفاد بأن مشغرة شهدت على حضارات قديمة كانت تسكن هذه المناطق من الكنعانيين والفينيقيين والرومان.

---

[1] مدونة تهتم بجبل عاملة، بأعلامه وتاريخه وسيرة أبنائه من سياسيين وعلماء وأدباء وشعراء وصولا إلى الطرائف والروائع الأدبية المبثوثة في حناياه، للمزيد يمكن الدخول على الرابط التالي: https://jabalamelah.blogspot.com/2014/10/1972-1915-1995-1960.html، تاريخ الدخول إلى الرابط: 2024/8/19

[2] وفاة الوزير والقاضي السابق سليان طرابلسي، مجلة محكمة في 2021/2/16، للمزيد يمكن الدخول على الرابط التالي: https://2h.ae/eWsp ، تاريخ الدخول إلى الرابط: 2024/8/19

[3] بقاعنا، مشغرة ... جارة القمر، منشور بتاريخ 2021/7/16، للمزيد يمكن الدخول على الرابط التالي: https://2h.ae/abRC، تاريخ الدخول إلى الرابط: 2024/8/11

[4] مقابلة مع نائب رئيس بلدية مشغرة عبدالله هدلا

وما يؤكد وجود تلك الحضارات هو بقاء عدد من الآثار المتمثلة بالنواويس، التي غالباً ما تُستخدم كمدافن أو أماكن لدفن الشخصيات المهمة، بحيث تتميز بتصميماتها المعمارية الدقيقة والنقوش التي تحكي قصصاً عن حياة الأموات وطقوس الدفن. اما لناحية وجود الكهوف المحفورة في الصخور، فهي كانت تستخدم لأغراض مختلفة مثل السكن، التخزين، أو العبادة، وهي تكشف عن مهارة وحرفية كبيرة في نحت الصخور واستغلال الطبيعة القاسية لتحقيق أغراض متعددة. هذه البقايا تحمل قيمة تاريخية وأثرية كبيرة، وقد أعطتنا تلك النواويس والكهوف فكرة عن العادات والتقاليد وأساليب الحياة في تلك العصور القديمة.

فالفينيقيون والكنعانيون، الذين أسسوا حضارات عظيمة على ضفاف المتوسط، تركوا بصمتهم هنا، آثارهم تتحدث عن كيفية الحياة التي كانوا يعيشونها، وعن معابدهم التي كانت تعبد فيها الآلهة القديمة. أما الرومان، الذين جاؤوا بعدهم، فقد أضافوا إلى هذا المشهد بعظمتهم في البناء والعمارة، حيث نجد في البلدة أطلالاً لقصور وأعمدة تروي قصص الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس.

في العام 2018، في إطار سعي بلدية مشغرة للحفاظ على التراث والتي تشكل المطاحن المائية جزء أساسي منه، بدأت البلدية بالعمل على صيانة مطحنة "بيت عاص" المائية لما لها من رمزية خالدة في البلدة[1]، ولصيانة هذه المطاحن أهمية كبيرة في الحفاظ على التراث الثقافي والتاريخي، وهي تعكس جوانب متعددة من حياة المجتمعات الريفية القديمة. فهي تساعد في الحفاظ على الهوية الثقافية حيث تعتبر من التراث المعماري والتقني الذي يعكس أساليب الحياة القديمة والمهارات التقنية التي طورها الإنسان على مر العصور. صيانتها تساهم في الحفاظ على هوية المجتمعات والارتباط بجذورها. كما يمكن أن تكون المطاحن المائية واجهة سياحية تجذب الزوار المهتمين بالتاريخ والثقافة، مما يساهم في تعزيز الاقتصاد المحلي من خلال السياحة.

[1] بدلية مشغرة، للمزيد يمكن الدخول على الرابط التالي: https://2h.ae/qGdX، تاريخ الدخول إلى الرابط: 2024/8/14

في قلب البلدة، حيث يمتزج الماضي بالحاضر في تناغم فريد، تقف بقايا النواويس والكهوف المحفورة في الصخور[1] شاهدة على عصور مضت، حاملة بين ثناياها أسرار حضارات سادت ثم بادت. هناك، في تلك الزوايا الهادئة من البلدة، تتناثر آثار الفينيقيين والرومان والصليبيين كصفحات من كتاب التاريخ، يروي كل منها قصة عظمة وأصالة. عندما تتجول بين تلك البقايا، تشعر وكأن الزمن قد توقف، لتعيش في عالم كان يضج بالحياة والنشاط. النواويس، بتصميماتها الهندسية الدقيقة، والكهوف المحفورة بعناية في الصخور، ليست مجرد آثار صامتة، بل هي شواهد على قدرة الإنسان القديم على التكيف مع البيئة واستخدام الموارد المتاحة ببراعة.

كل حجر في هذه البلدة، وكل نقش على جدران كهوفها، هو دليل على تاريخ طويل ومعقد، يمتزج فيه الفن بالدين، والحرب بالسلام. ومن خلال الحفاظ على هذه الآثار وصيانتها، نضمن أن تبقى هذه الشهادات على الماضي حية، لنستفيد من دروسها ونتأمل في عظمتها ونحن نبني مستقبلنا.

وقد اعتنت وزارة الثقافة ممثلة بمديرية الآثار بالتعاون مع البلدية بالتراث من خلال مجموعة من الإجراءات والسياسات التي تهدف إلى حماية وصيانة التراث الثقافي والحفاظ عليه للأجيال القادمة، من خلال مجموعة من الإجراءات التي تتبعها بتنفيذ مشاريع صيانة دورية للمواقع الأثرية والمعالم التاريخية كلما اقتضت الحاجة، وترميمها باستخدام تقنيات تتناسب مع الأصل التاريخي للمعالم الموجودة في البلدة.

أما على صعيد صناعة الدباغات، فاشتهرت مشغرة كإحدى البلدات اللبنانية بلك الصناعة التي نشأت منذ ما يزيد على ماية وثلاثين عاماً التي لها الأهمية الكبرى في عملية معالجة جلود الحيوانات وتحويلها إلى مادة متينة يمكن استخدامها في تصنيع مجموعة متنوعة من المنتجات

[1] موقع الكشاف الإلكتروني، للمزيد يمكن الدخول إلى الرابط التالي:
https://www.kachaf.com/wiki.php?n=5ed8822567717625af0cfb58 ، تاريخ الدخول إلى الرابط: 2024/8/14

مثل الأحذية، والحقائب، والأثاث، والملابس. ويجمع أبناء البلدة على أن السيد فارس ديب حبوش الذي كان يعمل في مدبغة مصر قد باشر بعد رجوعه إلى لبنان ببناء مدبغته عام 1869 في مشغرة وذلك بسبب مطباتها الطبيعية من هواء ومياه غنية بالمعادن والأملاح ومن قشور الأشجار والغابات بما يتناسب مع حاجة المدبغة وخاصة صناعة النعل[1].

ويحدثنا الأب نقولا أبي هنا المخلصي في مقاله الثاني من عدد مجلة الرسالة المخلصية شهر حزيران عام 1944 عن صناعة الدباغة في مشغرة بقوله:

نشأت صناعة الدباغة في مشغرة منذ ما يزيد على خمسين سنة، والذي افتتح عهدها أولاً واغرى أهل البلدة بها، هو على ما علمناه، المرحوم فارس حبوش والد السيد بطرس حبوش أحد أعيان مشغرة وأرباب المدابغ الكبرى فيها اليوم، وكانت هذه الصناعة في بدء أمرها، شاقة المزاولة لا معين للمشاغرة عليها سوى ذكائهم المعروف، وأجسامهم الجبارة، وعضلاتهم المتينة فتوصلوا، بعد بذل الجهد، إلى أن يتقنوا، قدر المستطاع صنع النعال والحور وأما السختيان، فحتى أواخر الحرب الكونية أي سنة 1918 لم تكن لهم يد لاتقانه، لأنه يقتضي مواد خصوصية وتركيبات كيماوية وآلات صقل لم تتوفر لهم وقتئذ. ولكنهم بفضل مهارتهم واجتهادهم عززوا تلك الصناعة فحصل أرباب المدابغ أموالاً كثيرة في الحرب الكونية 1914 – 1918 إذ تعهدوا للدولة العثمانية أن يقدموا لجيشها وجيش حلفائها في سوريا ولبنان وفلسطين ما يحتاجون إليه من الجلود والنعال وفضلاً عن اغتنائهم بالأموال، حصلوا من الدولة اعفاء الشبان عندهم من الخدمة العسكرية لأنهم عمال في المدابغ..."[2].

[1] غالية نور الدين، ملحق رقم 3 مشروع تأهيل وتحديث حيّ الدباغات في مشغرة، ملخص تقرير أعدّ لنيل شهادة دبلوم دراسات عليا في الهندسة المعمارية من معهد الفنون الجميلة، الفرع الأول، قسم الهندسة المعمارية في الجامعة اللبنانية- السنة السادسة 2004-2005، منشور على منقع مؤسسة سعادة للثقافة، للمزيد يمكن الدخول على الرابط التالي: https://2h.ae/UjT، تاريخ الدخول إلى الرابط: 2024/8/18

[2] شبيب دياب ومروان حوري وفريق الدراسات في مؤسسة الصادق للدراسات والإنماء، مشغرة التاريخ والعلم، المرجع السابق، ص 185

الفصل الثاني: دراسة التنمية المستدامة في تحسين جودة الحياة في بلدية مشغرة

تأخذ التنمية المستدامة حيزاً واسعاً على مستوى العالم أجمع، وغدت من أهم المطالب الأساسية للحكومات لتحقيق التوزيع العادل للموارد الطبيعية وعوائد التنمية، بين الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية، والحفاظ على حقوقها، الأمر الذي عمل على توحيد الجهود والمفاهيم والتأكيد على أن التنمية المستدامة تؤكد على عدم إلحاق الأضرار بالأجيال القادمة، وعدم استنزاف كامل الطاقة والحد من تلويث البيئة.

ولذلك تبنت كل دولة مجموعة آليات تسهم في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال توزيع مصادر الدخل، والعمل على تعزيز الاستثمار المحلي بطريقة تبغي على الإيرادات داخل الدولة للاستفادة من الدورة الاقتصادية وتوظيفها في المشاريع الإنمائية، والحد من العوائق والمساهمة في تنمية الفرد وتحسين حياته الأمر الذي يسهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

تعد بلدة مشغرة واحدة من القرى التي تسعى جاهدة لتحقيق التنمية المستدامة، وهي تتسم بمواردها الطبيعية والبيئية الغنية، بما في ذلك المساحات الزراعية الشاسعة والموارد المائية. وتعتمد بشكل كبير على الزراعة، حيث يتم زراعة محاصيل متعددة مثل الزيتون والعنب والكرز والإجاص والقمح والشعير. كما أنه نظراً لأهمية المياه في الزراعة وفي حياة السكان، بذلت جهود لتطوير تقنيات الري الحديثة التي تساهم في تحيسن من كفاءة استخدامها.

مشغرة تتمتع بموارد طبيعية وبشرية يمكن أن تؤهلها لتكون نموذجاً للتنمية المستدامة في لبنان. نجاح هذه الجهود يعتمد على تضافر الجهود بين الحكومة، المجتمع المحلي، والمنظمات غير الحكومية لتحقيق التنمية المستدامة على جميع الأصعدة.

في إطار سعي بلدية مشغرة نحو تحقيق التنمية المستدامة، تتجلى أهمية دراسة تأثير هذه الجهود على جودة الحياة في المجتمع المحلي. تتناول في هذا الموضوع مبحثين، نتطرق في **المبحث الأول** إلى أثر التنمية المستدامة على البنية التحتية الخضراء، وفي **المبحث الثاني** إلى إدارة وتوير التنمية المستدامة.

المبحث الأول: أثر التنمية المستدامة على البنية التحتية الخضراء

تُعتبر التنمية المستدامة ركيزة أساسية في بناء البنية التحتية الخضراء، والتي تهدف إلى تعزيز التوازن بين التقدم الاقتصادي، والحفاظ على البيئة، وتحسين جودة الحياة. يتركز أثر التنمية المستدامة على البنية التحتية الخضراء في تطوير شبكات صديقة للبيئة.

إضافةً إلى ذلك، تسهم هذه التنمية في تحسين إدارة المياه ومعالجة الصرف الصحي بطرق تحافظ على الموارد الطبيعية وتقلل من التلوث. كما أن للقطاع الزراعي دور حيوي في التنمية المستدامة إذ يسهم في تعزيز الممارسات التي تضمن استدامة الموارد الطبيعية، وزيادة الإنتاجية الزراعية بشكل يتوافق مع الحفاظ على البيئة.

هذه الجهود ليست فقط استجابة للتحديات البيئية المعاصرة، بل هي أيضاً استثمار في مستقبل أكثر استدامة للأجيال القادمة.

من هنا سوف نتطرق في متن مبحثنا إلى مطلبين، نتناول في **المطلب الأول** خطوات متعددة باتجاه بيئة سليمة، وفي **المطلب الثاني** إلى الإهتمام بالمساحات الخضراء.

المطلب الأول: خطوات متعددة باتجاه بيئة سليمة

سعت بدلية مشغرة إلى تبني خطوات متعددة لضمان بيئة سليمة ومستدامة، تجمع بين الحفاظ على الموارد الطبيعية والحد من التلوث. هذه الجهود شملت تبني ممارسات صديقة للبيئة، والاستثمار في مجال الزراعة، مما يسهم في تعزيز الأمن الغذائي والمحافظة على البيئة، وتشجيع الممارسات الزراعية المستدامة، بحيث يمكن للمستثمرين المساهمة في حماية التنوع البيولوجي وتقليل التأثيرات البيئية السلبية وصحية للأجيال الحالية والمستقبلية.

من هنا فإننا سوف نتطرق إلى إلى المشاريع الزراعية في بلدة مشغرة في **الفرع الأول**، ومن ثم إلى تقييم الممارسات الزراعية المستدامة في **الفرع الثاني**.

الفرع الأول: المشاريع الزراعية في البلدة

تعد الزراعة أهم مقوم من مقومات الحياة وهي من المصادر الأساسية التي يحصل من خلالها الإنسان على المواد الغذائية.

تشكل الأراضي الزراعية نسبة 30 في المائة من مجموع مساحة البلدة، حيث يعتمد أكثر من 2250 نسمة على الزراعة مصدراً أساسياً للدخل. وتشكل الأشجار المثمرة أهم المحاصيل الزراعية، حيث تصل نسبة محصول التفاح إلى 80 في المائة، إضافة إلى بعض محاصيل العنب والزيتون والكرز والإجاص. ويجري أيضاً زراعة بعض المحاصيل الشتوية، مثل القمح والشعير[1].

وفي سبيل تنمية لمشاريع الزراعية من مختلف النواحي، تعاونت بلدية مشغرة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP في تنفيذ مشروع استراتيجي يهدف إلى تحسين أنظمة الري وتعزيز القطاع الزراعي في المنطقة. يركز هذا المشروع على تطوير وتجديد أقنية الري القديمة والبنية التحتية المرتبطة بها، بهدف زيادة كفاءة استخدام المياه، وتحسين الإنتاجية الزراعية، ودعم المزارعين المحليين. يأتي هذا التعاون في إطار جهود مشتركة لتعزيز التنمية المستدامة ومكافحة التحديات البيئية والاقتصادية التي تواجهها المجتمعات المحلية. من خلال هذا المشروع، يتم توفير تقنيات ري حديثة، وتدريب المزارعين على أفضل الممارسات الزراعية، مما يساهم في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية في المنطقة.

[1] UNDP ، مشغرة: الحفاظ على الأسطورة، مرجع سابق، للمزيد يمكن الدخول على الرابط التالي: https://2h.ae/eOot، تاريخ الدخول إلى الرابط: 2024/8/16

فقد نفذت UNDP مشروع تأهيل أقنية الري بمساحة 12 الف متر طول في عدة أحياء من بلدة شغرة وهي: منطقة صريج، عين سرور، سهل مشغرة. وقد نفذت البرنامج كامل المشروع على عاتقه المادي لأجل تجديد وصيانة تلك القنوات، حيث كانت تعاني الشبكة القديمة من تزايد في الضغط عليها كونها كانت متهالكة. وقد قسمت الأقنية من حيث حجمها إلى قسمين: قسم صغير وقسم كبير، ويعود هذا التقسيم من حيث الحجم إلى طبيعة الأراضي الزراعية المتاخمة لتلك الأقنية بحيث يكفي حجمها لري كافٍ[1]. وتعزيزاً للمحافظة على عمل تلك الأقنية، شيّدت UNDP حائط دعم على طول امتداد تلك الأقنية وذلك لما له من استقرار الهيكل المائي وضمان كفاءة عمل الأقنية. وقد أكد نائب رئيس البلدية المهندس السيد عبدالله هدلا بأنه حائط الدعم يساعد في حماية ضفاف الأقنية من الانهيار أو الانجراف نتيجة لتدفق المياه، مما يحافظ على شكل القناة ويمنع انسدادها بالإضافة إلى تعزيز البنية التحتية للأقنية، مما يزيد من قدرتها على تحمل ضغوط المياه والعوامل البيئية الأخرى مثل الفيضانات، كما استقامة جدران القناة ومنع التسربات، يساهم حائط الدعم في تقليل فقد المياه، مما يزيد من كفاءة الري ويوفر الموارد المائية.

وقد أفدنا نائب رئيس بلدية مشغرة المهندس السيد عبدالله هدلا، بأن التخطيط والتنفيذ الكلي لمشروع أقنية الري كان على عاتق UNDP إضافةً إلى التكاليف المادية، واقتصر عمل البلدية على الإشراف على المشروع الممول من قبلهم وإلى جانبهم، حيث حرصت على ضمان التعاون مع الفرق الميدانية وتأمين بعض الأمور اللوجيستية التي تطلب منهم وذلك لتنسيق الأعمال ومراقبة التقدم، الذي يسهم في تحسين البنية التحتية للري وتلبية احتياجات المزارعين المحليين، كل ذلك كان بهدف تأمين المياه الصالحة لري الأشجار الحرجية والمزروعات.

وبالتأكيد لقد كان لهذا المشروع أهميته على صعيد التنمية المستدامة لما تردّه عليه من فوائد بيئية وإقتصادية وإجتماعية، حيث أن الري المنتظم يعزز نمو النباتات والأشجار الحرجية

[1] مقابلة مع نائب رئيس البلدية

التي تُعتبر موطناً للعديد من الكائنات الحية، مما يساهم في الحفاظ على التنوع البيولوجي واستدامة النظم البيئية، كما يسهم ري الأشجار الحرجية في امتصاص ثاني أكسيد الكربون وإنتاج الأكسجين، مما يحسن جودة الهواء ويخفف من آثار التغير المناخي، وهو جزء لا يتجزأ من التنمية المستدامة إضافةً إلى أن الري الفعّال يضمن إمداداً مستداماً للمياه للنباتات، مما يؤدي إلى زيادة المحاصيل وتحسين الأمن الغذائي على المدى الطويل، ويدعم معه الاقتصاد المحلي من خلال زيادة المحاصيل وتحسين سبل عيش المزارعين.

وفي عام 2019، تم تنفيذ مشروع حفر بئر ماء قرب الخزان في حي شاويتا – مشغرة وذلك بهدف تعزيز الموارد المائية للمنطقة، اعتبرت البلدية أن مشروع البئر هذا إنما يشكل خطوة استراتيجية نحو تعزيز التنمية المستدامة في المنطقة، وخاصةً أنه بعد الانتهاء من أعمال الحفر، فقد أظهرت النتائج أن البئر يحتوي على كميات وفيرة من المياه، مما يشكل ركيزة أساسية لدعم احتياجات السكان المحليين. ومن خلال تأمين مصدر مياه ثابت ومستدام من هذا البئر، يتمكن السكان من تلبية احتياجاتهم المنزلية والزراعية بشكل أكثر كفاءة، مما يقلل من الاعتماد على مصادر المياه غير المستقرة. كما يدعم البئر استمرارية الأنشطة الزراعية، التي تعد العمود الفقري للاقتصاد المحلي، ويعزز من قدرة المجتمع على مواجهة تحديات التغير المناخي، مثل الجفاف[1].

وفي سبيل تعزيز الممارسات الزراعية بشتى أنواعها، أعلنت بلدية مشغرة في العام 2020 بأنها أنشأت مجموعة عبر تطبيق الواتسأب لمتابعة زراعتكم (أشجار مثمرة – خضار – زراعة بديلة) وذلك من خلال تقديم النصائح والإرشادات اللازمة لتحسين الإنتاج عبر مهندسين زراعيين مختصين[2].

[1] تصريح نائب رئيس بلدية مشغرة

[2] بلدية مشغرة، منشور على تطبيق الفايسبوك، للمزيد يمكن الدخول على الرابط التالي: https://2h.ae/lNZP، تاريخ الدخول إلى الرابط: 2024/8/16

الفرع الثاني: تقييم الممارسات الزراعية المستدامة

إن تقييم الممارسات الزراعية المعتمدة من قبل البلدية إنما يكمن بهدف قياس مدى تأثير هذه الممارسات المعتمدة من قبلها على البيئة، والاقتصاد، والمجتمع. بحيث تُعد الممارسات الزراعية المستدامة جزءاً أساسياً من الجهود المبذولة لتحقيق التوازن بين تلبية احتياجات الإنسان الغذائية والحفاظ على البيئة. وتكمن في مدى فعاليتها في تعزيز إنتاجية المحاصيل، الحفاظ على صحة التربة.

فعلى صعيد مشروع تحديث أقنية الري، فقد عاد المشروع بفائدة جمة على بلدة مشغرة، حيث ساهم في زيادة إمدادات مياه الري، ما أدى إلى تخفيف الضغط الناجم عن ارتفاع الطلب خلال مواسم الري. ومن ثم، ساعد المشروع سكان البلدة البالغ عددهم 2250 نسمة ممن يعتمدون على الزراعة في تحصيل عيشهم، حيث ساهم في الحد من إنفاقهم على شراء المياه وزيادة مساحة ريهم. فضلاً عن ذلك، ساعدت عملية إعادة تشييد القنوات في خلق فرص عمل. وقد ساهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تعزيز عملية التنمية في البلدة، لا سيما زيادة تدفق المياه داخلها، ما ساعد في الحفاظ على الأسطورة المحيطة بأصل اسم البلدة[1].

لقد مثّل مشروع أقنية الري وبناء حائط دعم تبعاً له في بلدية مشغرة خطوة استراتيجية هامة لتحسين البنية التحتية الزراعية وتعزيز استدامة الموارد الطبيعية في المنطقة. حيث ساهم المشروع في توزيع المياه بشكل أكثر كفاءة، مما قلّل من الهدر وزاد من توافر المياه للزراعة، بحيث كانت المياه قبل مشروع تأهيل قنوات الري تتوفر كل 25 يوم، لتصبح متوفرة بشكل شبه يومي والتي ساهمت بنمو وصحة المحاصيل الزراعية وزيادة إنتاجيتها بشكل أفضل مما كانت

[1] UNDP، مشغرة: الحفاظ على الأسطورة، مرجع سابق

عليه سابقاً، حيث سمحت للنباتات بالنمو في ظروف مثالية دون التعرض للإجهاد الناتج عن نقص المياه.

أما على صعيد بناء حائط الدعم، فقد كان له أهمية كبيرة في المناطق ذات التضاريس الوعرة أو المنحدرات، ما ساعد في تثبيت التربة ومنعها من الانجراف، خاصة في المناطق المعرضة للأمطار الغزيرة أو الرياح القوية، وهذا ما منع حدوث الانهيارات الأرضية التي يمكن أن تدمر الأراضي الزراعية وساعد في حماية الممتلكات والمحاصيل التي تعتمد على استقرار التربة.

كما لعب مشروع أقنية الري وبناء حائط الدعم في البلدة دوراً حيوياً في تعزيز الاقتصاد المحلي وزيادة فرص العمل، مما أثر بشكل مباشر وإيجابي على اليد العاملة، فقد ساهمت في توظيف السكان المحليين من بنائين وغيرهم مل بحسب طبيعة عمله واختصاصه ومهاراته من أعمال يدوية وفنية وإدارية من أجل إتمام المشروع بكامله، مما قلّل من معدلات البطالة في تلك المدة الزمنية وزاد من الاستقرار الاقتصادي لدى سكان الضيعة، بما في ذلك الشباب الباحثين عن فرصهم الأولى في سوق العمل. ولم تكتفِ أهمية تشغيل اليد العاملة في المنطقة عند هذا الحد، بل ساهمت تلك المشاريع في تحسين مستوى المهارات لدى اليد العاملة التي كانت تعمل مسبقاً في مجال تنفيذ تلك المشاريع. ومن تطلعاتنا حينها كانت – ولا تزال – بأن تلك المشاريع التي استثمرت في منطقتنا سوف تساهم في جذب استثمارات جديدة إلى البلدة، مما يؤدي إلى توسيع السوق وزيادة عدد الوظائف المتاحة، بالإضافة إلى زيادة الأنشطة الاقتصادية للسكان المستفيدين وتعزز من قدرتهم الشرائية، ويؤسس معه لاقتصاد قوي ومستدام يمكن للأجيال القادمة الاعتماد عليه. وقد أُخذ بعين الاعتبار حقوق الأجيال القادمة، ليتم العمل على توازن في توزيع

الموارد والمنافع بين الحاضر والمستقبل. هذا يمنع استنزاف الموارد الطبيعية والمالية التي قد تؤثر سلباً على الأجيال المقبلة[1].

ومن وجهة نظر نائب رئيس بلدية مشغرة، فإن التعاون بين البلدية والجمعيات المحلية يُعتبر حجر الزاوية في تحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي. إن هذا التعاون يعكس التزاماً مشتركاً بين القطاعين العام والمجتمعي لتحقيق أهداف تنموية تهدف إلى تحسين جودة الحياة للأفراد والحفاظ على الموارد للأجيال القادمة. وعند تقييم هذا التعاون، يمكن النظر إلى عدة جوانب رئيسية. أولاً، الشراكة والتنسيق بين البلدية والجمعيات، حيث يعتمد نجاح هذه الشراكة على وجود اتفاقيات رسمية وآليات تنسيقية واضحة تضمن تنفيذ المشاريع بشكل منسق وفعال. ثانياً، الدعم الذي تقدمه البلدية للجمعيات، سواء كان دعماً مالياً أو تقنياً، يلعب دوراً كبيراً في تمكين هذه الجمعيات من القيام بدورها التنموي بكفاءة.

المطلب الثاني: الإهتمام بالمساحات الخضراء

تُعد المساحات الخضراء من العناصر الأساسية في تحسين جودة الحياة داخل المدن والمجتمعات، إذ أن الاهتمام بهذه المساحات لا يقتصر على جماليات المناظر الطبيعية فحسب، بل يمتد ليشمل تأثيراتها العميقة على البيئة والصحة العامة.

من هنا كان إهتمام بلدية مشغرة بالحفاظ وتطوير مساحاتها الخضراء، وعليه سوف نبحث في فرعين عن الإهتمام بالمساحات الخضراء، نتناول في **الفرع الأول** أستحداث محميات في البلدة، ونتناول في **الفرع الثاني** تأثير المحميات على التنمية المستدامة.

[1] تصريح نائب رئيس بلدية مشغرة

الفرع الأول: إستحداث محميات في البلدة

تعود مسألة الثروة الحرجية وتطويرها في مشغرة إلى بدايات العمل البلدي فيها، فبتاريخ 17 آب 1922 أصدر المجلس البلدي قراراً يحمل الرقم "14" يقضي بتحريج غربي البلدة بمساحة كيلومتر ونصف بذار البلوط، وتعيين نواطير للمحافظة عليه، وبموجب القرار رقم 17 تاريخ 1922/9/15 رفعت البلدية كتاباً لجانب كومندانية طاقم مشغرة (مخفر الدرك) لملاحقة رعاة الماعز المعتدين على المحمية لجهة تومات نيحا[1].

في ظل التحديات البيئية المتزايدة وأهمية الحفاظ على التنوع البيولوجي، تشهد بلدة مشغرة خطوة نوعية نحو حماية بيئتها الطبيعية من خلال استحداث محميات طبيعية جديدة. تهدف هذه المبادرة التي قادتها منفرةً كما بالتعاون مع الجمعيات المعنية إلى صون الغابات والمساحات الخضراء التي تعتبر رئة المنطقة وملاذاً للحياة البرية. إن إنشاء هذه المحميات ليس فقط تعزيزاً للتنوع البيئي، بل هو أيضاً استثمار في مستقبل البلدة، حيث سيتمكن السكان والزوار من التمتع بجمال الطبيعة والحفاظ عليها للأجيال القادمة.

إضافةً إلى اهتمام بلدية مشغرة بالإنتاج الزراعي، إلا أنها تهتم أيضاً بمحمياتها وحدائقها الممتلئة بالأشجار على اختلاف أنواعها، من أشجار الزينة كالسنديان والسرو والدِفْلى وغيرها، وصولاً إلى الأشجار المثمرة كالصنوبر. تلك الأشجار وزعتها البلديات المتعاقبة على ثلاث محميات وعدة حدائق، ففي البلدة ثلاث محميات يزيد عدد أشجارها الإجمالي عن 14500 شجرة. جزء كبير منها من الصنوبر المثمر الذي يتعدى عدده 10000 شجرة، تعمل البلدية على تلزيمها في مواسم القطاف ويضاف مردودها إلى الصندوق البلدي. إضافة إلى أشجار المحميات، تتوزع

[1] شبيب دياب ومروان حوري وفريق الدراسات في مؤسسة الصادق للدراسات والإنماء، مرجع سابق، ص 183

على جوانب الطرقات أكثر من 11000 شجرة[1]. وتساهم تلك المحميات في الحفاظ على الموارد الطبيعية مثل المياه، والتربة، والغابات، وإن حسن إدارتها بشكل مستدام داخل المحميات يساعد في توفير إمدادات دائمة للمجتمعات المحلية دون استنزاف البيئة.

ومع تشجير المحميات، التي تعتبر من أبرز المعالم البيئية في كل بلدة وفي مشغرة خصوصاً، توالت الإهتمامات من قبل البلدية ومن جميع الجهات المعنية كجمعية الثورة الحرجية والتنمية AFDC في سبيل الإهتمام بها ومتابعتها بشكل يومي لضمان الحفاظ على تنوعها البيولوجي وجمالها الطبيعي وذلك على طول المساحات الشاسعة والممتدة من الأراضي التابعة للبلدية[2]، بحيث تعد مثل هذه المحميات ملاذاً آمناً للعديد من الأنواع النباتية والحيوانية النادرة. وقد وضعت البلدية في صلب مهامها المتابعة اليومية لهذه المحميات لما تشمل من جوانب مهمة وأساسية من فوائد، فأولاً، يقوم على عاتق البلدية مراقبة الوضع البيئي داخل المحميات لضمان أن الظروف الطبيعية تظل ملائمة لاستمرارية الحياة داخلها. وثانياً، الحفاظ عليها عبر القيام بأعمال الصيانة اليومية التي تشمل تنظيف المناطق العامة من المخلفات، وصيانة الممرات والأسيجة، وإدارة المياه داخل المحمية بشكل يضمن عدم تعرضها للتلوث أو الجفاف. وثالثاً، القيام بالتوعية المجتمعية. فزيادة وعي الزوار والسكان المحليين بأهمية هذه المحميات وضرورة الحفاظ عليها، من خلال حملات توعية وزيارات موجهة، يساعد في تقليل الأضرار الناتجة عن النشاطات البشرية غير المسؤولة[3].

ولما كانت تعتبر الثروة الحرجية من الموارد الطبيعية الحيوية التي تساهم في تحقيق التوازن البيئي، وتلعب دوراً أساسياً في تحسين جودة الحياة من خلال تأثيرها الإيجابي على

[1] بلدية مشغرة، منشور على موقع البلدية على منصة الفايسبوك، للمزيد يمكن الدخول على الرابط التالي: https://www.facebook.com/profile.php?id=100064636906015 ، تاريخ الدخول إلى الرابط: 2024/8/16

[2] بلدية مشغرة، منشور على موقع البلدية على منصة الفايسبوك بتاريخ 10 آب 2024، للمزيد يمكن الدخول على الرابط التالي: https://www.facebook.com/profile.php?id=100064636906015 ، تاريخ الدخول إلى الرابط: 2024/8/16

[3] تصريح نائب رئيس البلدية

المناخ، والهواء، والمياه. من هذا المنطلق، كان على البلديات دورٌ في الحفاظ على هذه الثروة الحرجية من خلال وضع استراتيجيات شاملة ومستدامة لإدارة الغابات، وعليه تعاونت بلدية مشغرة مع جمعية الثروة الحرجية والتنمية AFDC لحماية الأحراج لديها من خلال مكافحة الحرائق، والمحافظة على التنوع البيولوجي لضمان استدامة الغابات للأجيال القادمة، فقد طلبت البلدية من الجمعية تزويدها بإطفائية صغيرة وقد تم تلبية الطلب بتقديم الإطفائية كهبة مع كامل مستلزماتها من خزان بسعة 800 ليتر وخراطيم بطول 300[1].

الفرع الثاني: تأثير المحميات على التنمية المحلية المستدامة

المحميات الطبيعية (PAs) هي المناطق البرية أو البحرية التي يتم الحفاظ عليها للحفاظ على التنوع البيولوجي وموائلها لخدمة مجموعة من الوظائف الاجتماعية البيئية بما في ذلك البحث العلمي والتعليم، وحماية الحياة البرية، والحفاظ على التنوع البيولوجي، وتأمين مجموعة من السلع والخدمات البيئية. وعلى صعيد التنوع البيولوجي فهو التنوع بين النباتات والحيوانات والكائنات الحية الدقيقة التي تعكس تنظيم الكائنات الحية على مستويات مختلفة، حيث يشكّل هذا التنوع مورداً هاماً لأنه يوفر مجموعة من المنتجات والخدمات بما في ذلك الأمن الغذائي والرعاية الصحية والمواد الخام الصناعية التي أدت إلى رفع مستويات الحياة. إلى جانب ذلك، فإنها تحمل أهمية بيئية من خلال إعادة تدوير الملوثات، وتدوير المغذيات، وتنظيم المناخ، وتوفر فرصًا للترفيه والدراسات العلمية، والفوائد الجمالية والنقدية من خلال السياحة[2].

[1] بلدية مشغرة، منشور على موقع البلدية على منصة الفايسبوك، للمزيد يمكن الدخول على الرابط التالي: https://www.facebook.com/profile.php?id=100064636906015 ، تاريخ الدخول إلى الرابط: 2024/8/19

[2] عاطف كامل، المحميات الطبيعية ودورها في الإدارة المستدامة للتنوع البيولوجي في مصر، منشور على موقع كتاب البيئة والتنمية بتاريخ 6 كانون الأول 2023، للمزيد يمكن الدخول على الرابط التالي: https://2h.ae/RGiJ، تاريخ الدخول إلى الرابط: 2024/8/19

تعتبر فكرة حماية الموارد الطبيعية في لبنان الحديث، فقد وردت في القوانين اللبنانية منذ الثلاثينيات من القرن الماضي. كان أولها في القانون الصادر في 1939/7/8 المتعلق بحماية المناظر الطبيعية، حيث نص على ما يأتي: "تعد بمنزلة مناظر ومواقع طبيعية، جميع الأراضي أو العقارات والأشجار وفئات الأشجار المنفردة التي يستصوب حفظها بالنظر إلى عمرها أو جمالها أو قيمتها التاريخية، وبعد قيد الأراضي في لائحة الجرد العام للمواقع الطبيعية، فإن المالك لا يستطيع أن يباشر في أرضه أي تغيير في العقار المقيد أو في جزء من هذا العقار. وعليه الإمتناع عن كل عمل من شأنه أن يغيّر الهيئة العامة أو المواقع الطبيعية أو يفسد أو ينقص من أهميتها السياحية"[1].

فلبنان، الذي يحتل 0.007% فقط من مساحة اليابسة في العالم، هو موطن لنسبة مذهلة تبلغ 1.11% من أنواع النباتات في العالم. ليس هذا فحسب، بل تضم أيضاً 2.63% من أنواع الزواحف والطيور والثدييات ويوجد حوالي 2,600 نوع من النباتات الأرضية.[2]

وقد لفت وزير البيئة في مناسبة سبق وشارك فيها بأن: "تؤمن وزارة البيئة أن للمحميات الطبيعية دوراً مزدوجاً، بالإضافة إلى حماية الارث الطبيعي والثقافي، فسوف تساهم المحميات الطبيعية بشكل كبير في التنمية الاقتصادية المستدامة للمجتمعات المحلية والدولة بأكملها، ..."[3].

وتقوم التنمية المستدامة للمحميات على عناصر متكاملة لاستدامة البيئية، الإقتصادية، والإجتماعية والثقافية، ومن أهم الآثار البيئية للمحميات على التنمية المستدامة:

---

[1] عصام اسماعيل، "النظم السياحية: دراسة حول التشريعات والأنظمة السياحية والفندقية"، مكتبة الإستقلال، بيروت، 2008، ص: 149 - 158

[2] المواقع الطبيعية المقدسة والتنوع البيولوجي في لبنان، منشور على موقع Constractive voice بتاريخ 14 نيسان – بدون سنة، للمزيد يمكن الدخول على الرابط التالي: https://2h.ae/GmeW، تاريخ الدخول إلى الرابط: 2024/8/19

[3] UNDP، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يدعم السياحة الدامجة والقائمة على الطبيعة في لبنان بتمويل من الحكومة الإيطالية وبالتعاون مع وزارة البيئة، منسور بتاريخ 11 أوكتوبر 2022، للمزيد يمكن الدخول إلى الرابط التالي: https://2h.ae/GCCQ، تاريخ الدخول إلى الرابط: 2024/8/19

1. معالجة مشكلات التلوث، مادامت تكسب الموارد المالية والتقنية والبشرية الكفيلة باستخدام تكنولوجيا أنظف واستخدام الموارد بكثافة أقل،
2. صيانة ثراء الأرض في التنوع البيولوجي للأجيال المقبلة،
3. الاستخدام العقلاني للموارد البشرية وتنميتها من خلال تدريب العاملين والمرشدين وغيرهم من المتخصصين الذين تدعو إليهم الحاجة الستمرار السياحة وتحقيق التنمية،
4. عائد ومردود وأرباح ومولدات للدخل من ممارسة نشاط السياحة البيئية،
5. فرص للعمل والتوظيف للسكان المحليين الباحثين عن عمل، والقادرين عليه، والراغبين فيه، سواء لذوي المهارات أو لغيرهم على حد سواء[1].

تعد المحميات الطبيعية أحد الأعمدة الأساسية لتحقيق التنمية المحلية المستدامة، حيث تساهم في الحفاظ على التنوع البيولوجي ودعم المجتمعات المحلية. من خلال حماية النظم البيئية، توفر المحميات بيئة مناسبة لاستدامة الحياة البرية والنباتية، مما يضمن توازن البيئة على المدى الطويل. كما أن المحميات تسهم في تعزيز الاقتصاد المحلي من خلال السياحة البيئية، التي توفر فرص عمل جديدة وتدعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في المناطق المحيطة بها. بالإضافة إلى ذلك، تعمل المحميات كمنابر للتوعية البيئية والتعليم، مما يزيد من فهم المجتمع لأهمية الحفاظ على البيئة ويدفعهم للمشاركة في جهود التنمية المستدامة.

بفضل هذه الفوائد المتعددة، أصبحت المحميات الطبيعية أداة فعالة لتعزيز التنمية المحلية المستدامة، حيث تخلق توازناً بين حماية البيئة وتحقيق الرفاه الاقتصادي للمجتمعات المحلية.

[1] نور شقيف، السياحة البيئية ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية البيئية (دراسة ميدانية على المحميات الطبيعية في المنطقة الساحلية)، بحث منشور في مجلة جامعة البعث المجلد 45 العدد 2 عام 2022، ص 88 - 89

المبحث الثاني: إدارة وتطوير التنمية المستدامة

يشكل إدارة وتطوير التنمية المستدامة ركيزة أساسية لبناء مستقبل مزدهر ومتوازن للمجتمعات. تعتمد هذه العملية على تحقيق توازن دقيق بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، لضمان توفير موارد الحياة للأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها. بحيث يتطلب تطوير التنمية المستدامة تبني سياسات وإجراءات شاملة تستند إلى الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية، والحفاظ على التنوع البيولوجي، وتقليل الفجوة الاقتصادية والاجتماعية بين مختلف الفئات. من خلال تحسين كفاءة استغلال الموارد، وتعزيز الابتكار في مجالات الطاقة المتجددة والتكنولوجيا الصديقة للبيئة، يمكن خلق اقتصادات أكثر مرونة وقدرة على التكيف مع التحديات المستقبلية.

كما تتطلب إدارة التنمية المستدامة مشاركة فعالة من المجتمع المدني والقطاع الخاص، إلى جانب الحكومات، لضمان تنفيذ استراتيجيات التنمية بطريقة شفافة وشاملة. فالتعليم والوعي المجتمعي يلعبان دوراً محورياً في تحقيق هذا الهدف، حيث يسهمان في غرس قيم الاستدامة في الأفراد وتحفيزهم على تبني ممارسات مسؤولة في حياتهم اليومية.

من هنا كان لا بد لنا من التطرق إلى المعوقات التي واجهتها بلدية مشغرة أثناء تنفيذها لمشاريعها في **المطلب الأول**، ومن ثم إلى السياسات الإدارية المعمول بها لتسهيل عملية التنمية في البلدية في **المطلب الثاني**.

المطلب الأول: بلدية مشغرة بين المعوقات ومحاولات التنفيذ

بلدية مشغرة، واحدة من البلديات اللبنانية التي تواجه تحديات كبيرة في مسار تحقيق التنمية المستدامة. ومع ذلك، وجدت بلدية مشغرة نفسها أمام عدة معوقات عرقلت تنفيذ مشاريع التنمية المستدامة على صعيد تأهيل الأعمال الزراعية وأقنية الري وغيرها. إلا أنه وعلى الرغم من هذه التحديات، فقد بذلت البلدية جهوداً حثيثة للتغلب على هذه المعوقات من خلال تبني استراتيجيات متعددة ومحاولات للتعاون مع المجتمع المحلي والجهات المانحة. تتضمن هذه المحاولات تعزيز الشراكات مع المنظمات غير الحكومية والمبادرات المجتمعية، بهدف تحسين جودة الحياة للسكان وتحقيق تنمية مستدامة تراعي الجوانب البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

من هنا، فإننا سوف نتطرق إلى أبرز المعوقات في مسار تنفيذ أعمال ومشاريع التنمية المستدامة في **الفرع الأول**، ومن ثم إلى تنفيذ بعض أعمال التنمية رغم وجود معوقات في **الفرع الثاني**.

الفرع الأول: معوقات أعمال تنفيذ مشاريع التنمية المستدامة

واجهت بلدية مشغرة أثناء تنفيذها لمشاريع التنمية المستدامة إن كان على صعيد تطوير الأعمال الزراعية وأقنية الري أو المناطق الحرجية العديد من التحديات التي أثرت بشكل محدود على تنفيذها. فمن إحدى أبرز المعوقات التي واجهت بلدية مشغرة في القطاع الزراعي هي عدم تجاوب المزارعين ممن هم الأكبر سناً مع المهندسين الزراعيين من وزارة الزراعة ودكاترة الجامعة اللبنانية – كلية الهندسة لتنظيم ورش عمل متخصصة في الزراعة الحديثة. يُعزى هذا التحدي إلى تمسك هؤلاء المزارعين بالأساليب التقليدية التي اعتادوا عليها، وافتقارهم للثقة في التقنيات

الزراعية الجديدة. هذا التباين في وجهات النظر بين الأجيال يُعرقل نقل المعرفة والتكنولوجيا الحديثة التي من شأنها تحسين الإنتاجية والاستدامة الزراعية، مما يبرز الحاجة إلى جهود إضافية لتوعية المزارعين وإشراكهم في عمليات التحول الزراعي. فقد كان يتم دعوة ما يقارب 200 مزارع من مزارعي البلدة، ليأتي منهم عدداً لا يتجاوز العشرين.

كما أنه قبل الأزمة التي طالت لبنان في العام 2019، كنا نتمكن كبلدية وبالتعاون مع جمعية مؤسسة جهاد البناء الإنمائية من تأمين كافة احتياجات المزارعين ودعمهم بالموارد اللازمة لتعزيز إنتاجهم الزراعي. ولكن مع اندلاع تلك الأزمة الاقتصادية وتفاقم أزمة السيولة، واجهنا صعوبات كبيرة في توفير هذه الدعم والخدمات. أدى نقص الأموال والتحديات المالية إلى عدم قدرتنا على تلبية احتياجات المزارعين كما كان في السابق، مما أثر سلباً على القطاع الزراعي خلال تلك الحقبة وأدى إلى تراجع الإنتاجية وزيادة الضغوط على المزارعين الذين يعتمدون على هذه الموارد.

بالإضافة إلى هذه المعوقات، فقد تم التنسيق مع وزارة الزراعة والسفارة الإيطالية في لبنان لتأمين مشاريع ري لعدة مناطق، مثل سهل مشغرة، خصوصاً الجهة الجنوبية التي تبدأ من حدود نهر الليطاني وصولاً إلى أول سهل مشغرة. تم تقديم دراسة شاملة لمشروع يهدف إلى تأمين مياه لخزان يقع في أعلى مشغرة، والذي كان يغذي المنطقة بالمياه مرتين في الأسبوع فقط، بهدف زيادة التغذية لتصبح على مدار الأسبوع. كان من المتوقع أن يسهم هذا المشروع في تمكين المزارعين من تجميع المياه في برك خاصة لري محاصيلهم بشكل مستمر. إلا أنه، توقف تنفيذ المشروع بسبب نقص الإمكانيات والدعم الخارجي، مما أعاق تحقيق الهدف المنشود في تحسين نظم الري في المنطقة.

على صعيد آخر، تم التنسيق مع وزارة الزراعة لإنشاء مركز زراعي يهدف إلى متابعة شؤون المزارعين وتقديم الدعم اللازم لهم. وعلى الرغم من أن المركز تم إنشاؤه بالفعل، إلا أن

الأزمات المتلاحقة في لبنان حالت دون تشغيله بكامل طاقته وتحقيق الأهداف المرجوة منه. ومع ذلك، استطاع المزارعون الاستفادة من الحد الأدنى من الخدمات التي وفرها المركز، مثل توزيع الأعلاف والأدوية الزراعية وتقديم بعض المساعدات الزراعية الأساسية. هذه المبادرات كانت بمثابة دعم جزئي للمزارعين في ظل الظروف الصعبة، وساعدت في تلبية بعض احتياجاتهم الملحة لضمان استمرارية عملهم الزراعي.

بالإضافة إلى ذلك، يواجه المزارعون مشكلة تتمثل في أن عملية ري الأرض الزراعية تؤدي إلى نمو الأعشاب غير المفيدة بسرعة، بحيث يصل طولها إلى ما يقارب 70 أو 80 سم في فترة قصيرة جداً. وهذا يجبر المزارعين على استخدام كميات إضافية من الأسمدة للتعامل مع هذا النمو الزائد. بالإضافة إلى ذلك، إذا كانت هناك شجرة مصابة بمرض معين، فإن المرض ينتقل بسهولة إلى الأشجار المجاورة، مما يزيد من تفاقم الوضع. ورغم الجهود المبذولة لتوعية المزارعين بأهمية اعتماد تقنيات الري الحديثة التي يمكن أن تقلل من هذه المشاكل، إلا أنه حتى الآن لم نتمكن من إقناعهم بتغيير أساليبهم التقليدية.

أما فيما يتعلق بالمحميات، برزت مشكلة كبيرة تتعلق بدخول الماعز إليها. فبحسب تنظيم وضع المحميات، هناك شروط عامة تتضمن التشجير، وإنشاء شبكات ري، وصيانة المحمية للحفاظ على النظام البيئي فيها. ومع ذلك، يقوم بعض الرعاة بإدخال الماعز إلى المحميات، رغم أن القوانين تمنع دخولهم إليها. ونتيجةً لذلك، اضطرت البلدية إلى وضع سياج حماية يمتد على طول مساحة المحميات التي تتراوح بين 8000 إلى 13000 متر. لكن على الرغم من ذلك، يستمر رعاة الماعز في تجاوز هذه الإجراءات، حيث يقومون برفع السياج وإدخال الماعز للرعي داخل المحميات، مما يهدد سلامة النباتات والنظام البيئي فيها. ورغم إصدار الإنذارات المتكررة لهؤلاء الرعاة، لم يتم الامتثال لهذه التحذيرات. كما تواصلت البلدية مع مأموري الأحراج للمساعدة

في حل هذه المشكلة، لكن لم تلقَ أي تجاوب يُذكر، مما يزيد من تعقيد الوضع ويعرقل جهود الحفاظ على المحميات.

في الختام، تُظهر معوقات تنفيذ مشاريع التنمية المستدامة تعقيداً وتحدياً كبيرين يتطلبان حلولاً متعددة الأبعاد. نقص التمويل، ضعف البنية التحتية، بالإضافة إلى التحديات الاجتماعية والبيئية، كلها عوامل تساهم في تعقيد تنفيذ هذه المشاريع. ومع ذلك، فإن الوعي الكامل بهذه المعوقات هو خطوة أولى نحو التغلب عليها. يتطلب الأمر تضافر الجهود من الحكومة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والجهات المانحة لتطوير استراتيجيات شاملة ومبتكرة. من خلال تعزيز التعاون، وتوفير الدعم المالي والفني، وتبني التكنولوجيا الحديثة، يمكن تحقيق تقدم ملموس نحو تنفيذ مشاريع التنمية المستدامة التي تسهم في تحسين جودة الحياة وتلبية احتياجات الحاضر والمستقبل بطرق مستدامة.

الفرع الثاني: تنفيذ بعض أعمال التنمية رغم وجود معوقات

واجهت البلدية العديد تحديات الكبيرة وخاصةً مع المزارعين بشأن المشاريع المخطط لها، حيث كان هناك اتفاق مسبق معهم بخصوص استخدام جزء من أراضيهم لتنفيذ مشاريع ذات مصلحة عامة، والمتمثلة بإنشاء أقنية الري وبناء حائط الدعم على امتداد تلك الأقنية. لكن المزارعين كانوا مترددين في البداية، حيث كانوا يعترضون أن هذه المشاريع ستؤدي إلى إزالة بعض الأشجار من أراضيهم وبالتالي التعدي عل ملكهم. هذا التحفظ أدى إلى صعوبات في التفاوض وتأخر في بدء المشروع بحوالي 10 أيام. بعد جهود مكثفة لإقناعهم، تم توضيح أهمية المشروع وفوائده على المدى الطويل، مما ساعد في تجاوز تلك العقبات وضمان استكمال مشروع أقنية الري وحائط الدعم.

ولم يتم الإكتفاء بهذه العقبة، بل واجهتنا تحديات متعددة أثناء تنفيذ مشاريع أقنية الري، وهي إختلاف مساحة قناة الري بين منطقة وأخرى، ففي بعض الأحيان تكون صغيرة وأحياناً تكون كبيرة. حيث أن المزارعون أصحاب الأراضي التي تمر بها أقنية الري الصغيرة، وفقاً لمجرى القناة والمساحة المأخوذة من عقاراتهم، كانوا يعربون عن رغبتهم في وجود أكثر من قناة ري أو يطلبون تغيير مكان القناة. ولكن، لم يكن بإمكاننا إجراء تغييرات في موقع القناة أو عددها أو حجمها لأن هذه التفاصيل كانت محددة مسبقاً في دفتر الشروط المنظم من قبل الجهة المانحة. بسبب هذه القيود، كانت البلدية أحياناً تضطر إلى التدخل وتغطية بعض التكاليف الإضافية من ميزانيتها الخاصة لحل هذه التفاصيل وضمان سير المشروع بسلام وتلبية احتياجات المزارعين.

وفي بعض الأحيان، كانت الجهة المنفذة لمشروع قناة الري وحائط الدعم تترك وراءها بقايا من الردميات الناتجة عن أعمال التنفيذ. ولتفادي الدخول في سجالات مع المزارعين الذين يتذمرون من تلك المخلفات وتجنباً لإثارة أي توتر بينهم وبين الجهة المنفذة، كانت البلدية تتدخل وتتكفل بأعمال التنظيف. هذا الإجراء كان يهدف إلى الحفاظ على علاقات إيجابية مع المزارعين وضمان سير العمل دون تعقيدات أو تأخيرات ناجمة عن الشكاوى أو الاعتراضات.

وعلى الرغم من الأزمات المالية التي مر بها لبنان، والتي شكلت عائقاً كبيراً أمام المزارعين للحصول على بعض اللقاحات الضرورية للأشجار وغيرها من الحاجيات الزراعية، بذلت البلدية جهوداً حثيثة للتخفيف من هذه الصعوبات. فقد قامت بالتنسيق المستمر مع وزارة الزراعة من أجل تأمين هذه اللقاحات وبعض الحاجيات الضرورية لدعم المزارعين ومساعدتهم في تجاوز التحديات التي تواجههم. كانت هذه الجهود تهدف إلى ضمان استمرارية العمل الزراعي والحفاظ على صحة المحاصيل، مما ساهم في استقرار الأمن الغذائي والاقتصاد المحلي في ظل الظروف الصعبة التي يمر بها البلد.

ومن إحدى التحديات الرئيسية التي تواجهها البلدية هي تنظيف خط الصرف الصحي الممتد من جسر السهل إلى محطة التكرير، حيث يتطلب هذا العمل موارد مالية كبيرة ومعدات متخصصة لم تكن متوفرة راهناً لدى البلدية، بالإضافة إلى الحاجة ليد عاملة متخصصة في عمليات التنظيف. في هذا السياق، تعاونت البلدية مع جمعية RJR للمساهمة في تنظيف وصيانة خط الصرف الصحي في منطقة "أسفل سد القرعون". وقد هدف هذا التعاون إلى تقليل التلوث، وإعادة تكرير المياه وضخها نظيفة باتجاه النهر، مما يساهم في تحسين البيئة وحماية الموارد المائية[1].

في الختام، تُظهر معوقات أعمال تنفيذ مشاريع التنمية المستدامة في البلدية التحديات الكبيرة التي تواجهها جهود التطوير والتقدم نحو تنمية مستدامة للمنطقة. هذه المعوقات، سواء كانت ناتجة عن صعوبات مالية، أو إدارية، أو اجتماعية، تعكس الحاجة إلى تعزيز التعاون بين جميع الأطراف المعنية من جهات حكومية ومجتمع محلي وجمعيات محلية أو دولية / جمعيات مانحة. من خلال تعزيز هذا التعاون وتذليل الصعوبات، يمكن تحويل هذه التحديات إلى فرص تساهم في تحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة لسكان البلدية بشكل مستدام.

المطلب الثاني: السياسات الإدارية لتسهيل عملية التنمية في البلدية

تساهم القواعد الإدارية في تسهيل عملية التنمية في البلدية من خلال تنظيم العمل البلدي وضمان توجيه الموارد بطريقة فعالة ومستدامة. من خلال وضع أنظمة وإجراءات واضحة، يمكن تعزيز الكفاءة والشفافية في تنفيذ المشاريع المحلية، مما يسهم في تحسين الخدمات العامة وتشجيع

[1] بلدية مشغرة، للمزيد يمكن الدخول على الرابط التالي: https://2h.ae/ulMZ، تاريخ الدخول إلى الرابط: 2024/8/28

الاستثمار ودعم التنمية المستدامة في المجتمع المحلي. من هنا سوف نبحث في **الفرع الأول** تطوير الأساليب المعتمدة، وفي **الفرع الثاني** الرؤى العامة والخاصة للبلدية.

الفرع الأول: تطوير الأساليب المعتمدة

يعتبر تطوير الأساليب والتخطيط الاستراتيجي أمراً حيوياً لعمل البلديات عامةً، حيث يساهم هذا الربط في تعزيز الكفاءة لدى وتحقيق الأهداف بفعالية أكبر. من خلال تبني أساليب حديثة ومبتكرة، يمكن للبلديات تحسين خدماتها وتلبية احتياجات المجتمع بشكل أكثر دقة واستدامة. ويعد التخطيط الاستراتيجي أداة مهمة لتوجيه هذه الجهود، حيث يساعد على تحديد الأولويات، وتخصيص الموارد بشكل مناسب، ووضع رؤية واضحة للمستقبل، مما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة ورفع مستوى معيشة المواطنين.

فتطوير الأساليب ووضع الإستراتيجيات إنما هي عبارة عن عملية تهتم بإعداد الخطط الخاصة بموضوع معين، ومن ثم صياغة فرضيات حول وضع معين، ويعتمد على استخدام تفكير دقيق؛ بهدف اتخاذ القرار المناسب حول تطبيق سلوك ما في المستقبل. أما مصطلح التنمية المستدامة فهي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن تعرض للخطر قدرة الأجيال التالية على إشباع إحتياجاتها. إنها عملية معقدة شاملة تضم جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية [1]. وبالتالي فهي تهدف إلى إحداث تغيرات في الفرد والجماعة والتنظيم من حيث المعلومات والخبرات ومن ناحية الأداء وطرق العمل، ومن ناحية الاتجاهات والسلوك مما يجعل الفرد والجماعة صالحين لشغل وظائفهم بكفاءة وإنتاجية عالية.

[1] غفران الطقش، دور بلدية بعليك في التنمية المحلية للمدينة، أعد لنيل شهادة الماستر المهني في العلوم السياسية والإدارية – قسم التخطيط والإدارة العامة، 2019، ص 54

تمكنت البلدية من شق عدد من الطرق الزراعية الجديدة، وذلك لتسهيل وصول الآليات إلى بعض البساتين التي كانت تعاني من صعوبة الوصول بسبب موقعها الجغرافي والتحديات المرتبطة به. ساهم شق هذه الطرقات في تخفيف معاناة المزارعين وتقليل كلفة النقل عليهم بشكل كبير. ففي السابق، كان المزارعون يضطرون لنقل محاصيلهم باستخدام الدواب، مما كان يستغرق منهم حوالي خمسة أيام. أما الآن، ومع شق الطرقات، أصبح بإمكانهم نقل المحاصيل في زمن لا يتجاوز النصف ساعة، مما ينعكس إيجاباً على كفاءتهم وإنتاجيتهم ويساهم في تحسين ظروف عملهم بشكل ملحوظ.

وبعد ملاحظة النتائج الإيجابية لمشروع شق الطرقات داخل البساتين التي كانت تفتقر إلى طرق وصول للآليات، والذي كان له أثر كبير على المزارعين وأصحاب تلك الأراضي، ونظراً لقلّة الموارد المالية التي تعاني منها البلدية والتي تمنعها من تنفيذ المزيد من مشاريع شق الطرقات في سائر البساتين غير المتصلة بالطرق الرئيسية، قامت البلدية بتقديم مشروع إلى وزارة الزراعة يهدف إلى فتح طرقات جديدة تخدم هذه البساتين. يهدف المشروع إلى تسهيل عملية نقل المنتجات الزراعية وتمكين وصول الآليات الحديثة إلى الأراضي في المقلب الآخر، بالإضافة إلى تطوير قنوات الري، مما يعزز من كفاءة الإنتاج الزراعي. إلا أنه وحتى الآن، لا يزال المشروع قيد الدراسة من قبل الوزارة[1].

كما قامت البلدية بتنفيذ مشروع في منطقة "المخاضة" لمعالجة مشكلة نقص المياه التي كانت تواجه السكان هناك. فالمياه المتوفرة في تلك المنطقة لم تكن كافية لتلبية احتياجات حوالي 150 منزلاً المتواجدين فيها من مياه الشرب، مما أثر سلباً على حياتهم اليومية. لذلك، عملنا على تأهيل نظام المياه من خلال توفير خزان مياه مخصص للشرب، والذي يعتمد على مياه البلدة ويتم توجيهه نحو منطقة "المخاضة". وفقاً لهذا النظام، تصل المياه أولاً إلى المزارعين ليتمكنوا

[1] تصريح نائب رئيس بلدية مشغرة

من جمع ما يحتاجونه، ثم تُوزع عبر ثلاثة قنوات مختلفة لتلبية احتياجات السكان بشكل مستمر ودون انقطاع. هذا الحل ساهم في تحسين جودة الحياة في المنطقة وضمان توفر المياه بشكل دائم[1].

وقد تم تنفيذ مشروع محطة تكرير المياه في منطقة "عيتنيت" بالتنسيق بين وزارة الزراعة والسفارة الإيطالية في لبنان، حيث هدف هذا المشروع إلى تحسين نوعية المياه المتدفقة إلى سهل مشغرة. ويُعَدُّ إنشاء محطة التكرير هذه كخطوة مهمة في تعزيز الزراعة في المنطقة وضمان استدامة الموارد المائية. وتأتي أهمية وجود محطة تكرير من قدرتها على معالجة المياه وتنقيتها من الشوائب والملوثات، مما يوفر مياهاً نظيفة وآمنة للري وللاستخدامات الزراعية المختلفة. هذا بدوره يسهم في تحسين جودة المحاصيل وزيادة الإنتاجية، فضلاً عن حماية البيئة من التلوث والحفاظ على صحة المجتمع. إن تكامل هذا المشروع مع الجهود المبذولة لتطوير البنية التحتية في القطاع الزراعي يعزز من فعالية استغلال الموارد الطبيعية ويضمن استدامة التنمية الزراعية في المنطقة.

في الختام، يُظهر تطوير الأساليب المعتمدة في بلدية مشغرة التزام البلدية بتحقيق تحسين مستمر في تقديم الخدمات والارتقاء بمستوى الحياة لسكانها، من خلال تبني استراتيجيات حديثة ومبتكرة، بحيث سعت البلدية إلى تلبية احتياجات المجتمع المحلي من مزارعين وأهالي بشكل أكثر فعالية واستدامة. إن استمرار هذا النهج التطويري سيسهم بلا شك في تعزيز قدرات البلدية على مواجهة التحديات المستقبلية، ودعم مسيرة التنمية المستدامة في مشغرة.

[1] تصريح نائب رئيس بلدية مشغرة

الفرع الثاني: الرؤى العامة والخاصة للبلدية

تركز بلدية مشغرة في رؤاها العامة والخاصة على تعزيز التنمية المستدامة كهدف رئيسي لتحقيق رفاهية المجتمع المحلي. فهي تسعى إلى تبني رؤى تستند إلى ما تتبعه العديد من البلدان الناجحة في القطاع الزراعي، وذلك من خلال التركيز على ثلاثة عوامل رئيسية بحسب ما قد أدلى نائب رئيس البلدية:

1. **المهارات:** والتي ترتكز على تعزيز قدرات المزارعين من خلال توفير التدريب اللازم على التقنيات الزراعية الحديثة وأساليب الزراعة المستدامة، مما يساعدهم على تحسين إنتاجيتهم وزيادة جودة محاصيلهم.
2. **المزارع:** دعم تطوير المزارع عن طريق توفير البنية التحتية اللازمة، مثل أنظمة الري المتقدمة والتكنولوجيا الزراعية الحديثة، لضمان بيئة زراعية صحية وفعالة.
3. **التقديمات:** تقديم الدعم المالي والتسهيلات للمزارعين، بما في ذلك القروض الميسرة والمساعدات الحكومية، لتخفيف الأعباء المالية عنهم ومساعدتهم في الحصول على المستلزمات الزراعية الضرورية.

فتعزيز مهارات المزارعين وتقديم الدعم اللازم لهم، على اعتبار ذلك أن من شأنه أن يشكل ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة وضمان استمرارية الأمن الغذائي والاقتصاد المحلي في مشغرة.

كما تسعى البلدية من خلال تعزيز المكننة وتوثيق الأرشيف إلى دعم مشاريع التنمية المستدامة، وذلك من خلال توفير بيانات دقيقة ومنظمة تساهم في التخطيط الفعال واتخاذ القرارات المبنية على معلومات موثوقة. ويأتي ذلك بعد استكمال المسح الميداني لما هو معمول به ميدانياً

من مشاريع ساهم في تعزيز التنمية المستدامة، ولماهية الإحتياجات الأخرى التي يتطلبها الواقع العملي وذلك لكي يبنى على الشيء مقتضاه في المستقبل.

إضافةَ إلى ذلك، تضطلع البلدية على إنجاز مشاروي التأهيل والتصنيف النوعي للمؤسسات الغذائية والسياحية لضمان جودة المعايير وتطبيقها بالتعاون مع الجمعيات المعنية من مجتمع محلي ووزارات وجمعيات محلية أو دولية صديقة.

ونظراً لما قد واجهته البلدية سابقاً من صعوبات في التعامل مع المزارعين الكبار، حيث كان من الصعب عليهم التعاون مع المهندسين الزراعيين وأساتذة الجامعات لجهة تطوير أساليب العمل الزراعية. فإن هذا التحدي الذي كان يعوق تحقيق الأهداف التنموية المنشودةحيث كانت قنوات التواصل والتعاون معهم صعبة، فإنها سوف تسعى قدر المستطاع دعم المزارعين بالتدريب على تقنيات الزراعة الحديثة وتوفير المعدات اللازمة بشتى الطرق، وذلك بهدف الوصول إلى تحسين الإنتاجية الزراعية بطريقة صديقة للبيئة، مثل استخدام أنظمة الري بالتنقيط وتدوير المحاصيل للحفاظ على خصوبة التربة وغيرها[1]...

كما تسعى بلدية مشغرة إلى زيادة حجم المساحات الخضراء والإعتناء بها وصيانتها والاعتناء بها بشكل دوري، كما الترويج للسياحة البيئية والثقافية الموجودة في البلدة من خلال تطوير المواقع والمحميات الطبيعية والتاريخية الموجودة حالياً في مشغرة، وتوفير البنية التحتية اللازمة لاستقبال الزوار، مما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية مع الحفاظ على البيئة[2]..

هذا وتسعى إلى تنظيم استخدام الموارد الطبيعية وتعزيز الوعي البيئي بين السكان، بحيث أنها سوف تعمد إلى تنظيم ورش عمل حول كيفية استخدام الموارد الطبيعية وضع استراتيجيات

[1] تصريح نائب رئيس بلدية مشغرة
[2] تصريح نائب رئيس بلدية مشغرة

فعالة لإدارة الموارد المائية، والتربة، والطاقة، للمساهمة في الحفاظ على هذه الموارد للأجيال القادمة، بشكل يشمل تطبيق معايير صارمة لاستخدام الموارد وتقليل الفاقد والهدر.

كما تتمثل رؤية البلدية في تعزيز أقنية الري عبر تحسين وتطوير البنية التحتية لنظام الري بشكل مستمر بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة. بحيث تسعى البلدية إلى تحديث أقنية الري القائمة وتوسيعها بحيث تلبي احتياجات المزارعين بشكل أكثر فعالية كلما دعت الحاجة، مما يساهم في زيادة إنتاجية الأراضي الزراعية وتقليل الهدر في المياه. تركز الرؤية على تبني تقنيات حديثة في الري، مثل الري بالتنقيط، لضمان توزيع المياه بشكل عادل وفعال. بالإضافة إلى ذلك، تهدف البلدية إلى تحسين الصيانة الدورية للأقنية وتوفير التدريب اللازم للمزارعين حول كيفية استخدام هذه الأنظمة بشكل أمثل. من خلال هذه الجهود، تسعى البلدية إلى تحقيق أقصى استفادة من الموارد المائية وتعزيز الاستدامة في القطاع الزراعي[1].

على الرغم من أن ليس جميع الرؤى الخاصة بتعزيز التنمية المستدامة في البلدية مكتوبة ومخطط لها بشكل رسمي على المدى البعيد، فإننا في المجالس البلدية المتعاقبة نسعى جاهدين لمواكبة الواقع المتغير للبلدة بناءً على الظروف العامة للبلد والاحتياجات الخاصة لمنطقة مشغرة على وجه الخصوص. ويعتبر الاهتمام بالموارد المائية والزراعية والمحميات من الأولويات الأساسية لجميع أعضاء البلدية، حيث يشكلون قاعدة أساسية للتوجهات والاستراتيجيات التي تتبناها البلدية. وبالتالي كبلدية، فإنها ملتزمة بدمج هذه الأولويات في كافة جوانب العمل البلدي لضمان تحقيق التنمية المستدامة وتلبية احتياجات المجتمع المحلي بشكل فعال.

[1] تصريح نائب رئيس بلدية مشغرة

الخاتمة

لقد أصبح مفهوم التنمية المستدامة شعاراً بارزاً في برامج التعاون بين الدول النامية والوكالات الدولية والجهات المانحة، في سبيل تلبية الحاجات الحاضرة دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية في تلبية حاجاتها.

وبعد دراستنا لواقع العمل البلدي داخل الدولة باعتبارها إدارة لامركزية، في إطار التنمية المستدامة، فقد استطعنا أن نتعرف على أهم الأعمال التي أنجزت على المستوى المحلي بالتعاون مع المجتمع المدني والوكالات الدولية في إطار التنمية المستدامة وآليات تنفيذها والنتائج التي حققتها، كما إستطعنا أن نترصد العديد من المشاكل والمعوقات التي سادت تنفيذها للعديد من الأسباب.

فقد تبين ازدياد واجبات البلديات في مجال التنمية المستدامة، التي لعبت دوراً رياديا في قدرتها على تحقيق الإنماء بمعالجة مختلف التحديات التي تعترض أهدافها. فقد قدّمت بلدية مشغرة نموذجاً يحتذى به حول الجهود المبذولة في تحقيق التنمية المستدامة. فقد بذلت أقصى جهودها في سبيل اتخاذ القرارات الضرورية المتعلقة بالتنمية على صعيد نطاقها المحلي وتنفيذها بحسب ما تخولها إياه القوانين والمراسيم المرعية الإجراء، مع الحرص على التنسيق الوثيق مع الجهات المحلية والدولية، وذلك لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. فقد سعت البلدية ولا تزال تسعى إلى إحداث تغيير إيجابي ومستدام في المجتمع المحلي من خلال تعزيز التعاون والشراكة مع مختلف الأطراف المعنية، على الرغم من التحديات والعقبات التي واجهتها.

فقد عملت بلدية مشغرة بالدور المطلوب منها وفقاً لقانون البلديات الذي وضع أسسه ومضامينه وحيثياته، ورسم إطاراً عاماً له وحدد للبلدية صلاحيات وأدوار وأهداف يجدر القيام بها

وتحقيقها لاستحداث التنمية المحلية بإعتبار أن البلدية هي بمثابة حكومة محلية وتمثل اللامركزية الإدارية وهي المنوط بها تحقيق هذا الدور.

خلاصة القول، إن العمل البلدي يستوجب إتباع منهجيات علمية سليمة لتحقيق التنمية المحلية المنشودة وفق الصلاحيات المنوطة بها، وعليه فإننا إذ نتطلع حول كيفية تحديد البرامج التنموية الأنسب التي تؤدي إلى إستدامة في موارد كل منطقة وكيفية إشراك المواطنين على أوسع نطاق في صناعة القرار والتنفيذ، وتدريبهم على المساهمة في المشاريع العامة، وعلى الحفاظ على مصالحهم. كما نتطلع إلى مدى إمكانية تعديل القانون الحالي بشكل يتماشى مع تطور حاجات الناس وتطور آلية عمل البلدية.

النتائج

1. تحكم عمل البلديات أطر قانونية تُشكل الركيزة الأساسية لضمان تنظيم وإدارة الشؤون المحلية بفعالية وكفاءة، وذلك من خلال القوانين والأنظمة التي تُحدد نطاق صلاحيات البلديات، وترسم حدود مسؤولياتها في تقديم الخدمات العامة.
2. تُعتبر بلدة مشغرة واحدة من أقدم وأعرق البلدات اللبنانية، تاريخها حافل بالأحداث والشخصيات البارزة، إذ كانت موطناً للعديد من الحضارات التي تعاقبت على لبنان، بدءاً من الفينيقيين وصولاً إلى العهد العثماني. هذا التاريخ العريق منح البلدة طابعاً ثقافياً غنياً ينعكس في معالمها الأثرية والتقاليد.
3. تُظهر معوقات في تنفيذ مشاريع التنمية المستدامة من نقص التمويل وضعف البنية التحتية تعقيداً وتحدياً كبيرين يتطلبان حلولاً متعددة الأبعاد.

4. تضافر الجهود بين السلطة المحلية والحكومة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والجهات المانحة من دولية ومحلية لتعزيز التعاون، وتوفير الدعم المالي والفني، وتبني التكنولوجيا الحديثة.
5. تحقيق تقدم ملموس نحو تنفيذ مشاريع التنمية المستدامة التي ساهمت ولا تزال تسهم في تحسين جودة الحياة وتلبية احتياجات الحاضر والمستقبل بطرق مستدامة.

الإقتراحات

1. معالجة الشأن المالي البلدي من خلال ايجاد حلول لمعالجة النقص في موارد البلدية بوضع صندوق بلدي مستقل يلحظ وجوب اعداد موازنة خاصة به، ووضع استراتيجية متطورة في الجباية وتحصيل الرسوم والضرائب من المواطنين.
2. إنشاء وحدة للتخطيط التنموي على صعيد البلديات.
3. الزيادة في تنظيم حلقات توعية للمواطنين حول دور المجتمع المدني في الشأن العام ودورهم في عملية التنمية المحلية.
4. العمل المتواصل على الشراكة بين المجتمع المحلي والجهات المانحة مع البلديات في كافة مواضيع التنمية.
5. اطلاق برنامج فرز النفايات من المصدر بالتعاون مع المدارس والأهالي.
6. تشجيع استخدام الطاقة الشمسية في المباني والخاصة من خلال إعفاءات أو تسهيلات.
7. تنظيف مجرى نهر الليطاني ضمن نطاق مشغرة بالتعاون مع الوزارات المعنية.
8. انشاء سوق محلي أسبوعي لتسويق المنتجات الزراعية والحرفية.
9. –تنشيط السياحة البيئية والثقافية
10. إنشاء مسارات للتنزه في الطبيعة أو الغابات.
11. تسليط الضوء على المواقع التاريخية والدينية في مشغرة.
12. تفعيل مركز الخدمات الالكترونية لتسهيل معاملات الموطنين.

13. تأسيس لجان أهلية استشارية من المجتمع المحلي التقديم اقتراحات.
14. نشر الموازنات البلدية بوضوح على موقع البلدية.
15. تفعيل الرقابة الشعبية على تنفيذ المشاريع من خلال تقارير دورية.
16. تطوير قدرات العاملين في البلدية عبر تدريب على الادارة الحديثة.

لائحة المصادر والمراجع

كتب قانونية

الكتب العامة

1. ابراهيم مشورب، المؤسسات السايايسة والإجتماعية في الدولة المعاصرة، دار المنهل اللبناني، الطبعة الثانية، 2011
2. أكرم حسن، "البلديات بين واقع مأزوم آوفاق مستقبلية"، مجلة الحياة النيابية لبنان الصادرة عن المديرية العامة للدراسات والمعلومات في المجلس النيابي، المجلد، 109، لبنان، كانون الأول 2018
3. طارق المجذوب، الإدارة العامة، العملية الإدارية والوظيفة العامة والإصلاح الإداري، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، 2005
4. عصام اسماعيل، "النظم السياحية: دراسة حول التشريعات والأنظمة السياحية والفندقية"، مكتبة الإستقلال، بيروت، 2008
5. موريس نخلة، الوسيط في شرح قانون البلديات، منشورات الحلبي، بيروت، 1998
6. نيفين طليس، الرقابة الإدارية والمالية والقضائية على البلديات، 2019 – 2020
7. شادي حوزيف الحجل، الإدارة المحلية في لبنان – البلديات، 2022

الكتب المتخصصة

1. حسين الخشن، مشغرة في التاريخ – الحركة العلمية والسياسية خلال عشرة قرون

2. شبيب دياب ومروان حوري وفريق الدراسات في مؤسسة الصادق للدراسات والإنماء، مشغرة التاريخ والعلم، الحياة اللبنانية – سلسلة دراسات تتناول المدن والبلدات والقرى اللبنانية، بيروت

قوانين ومراسيم وقرارات

1. الدستور اللبناني
2. المرسوم الإشتراعي رقم 77/118
3. المرسوم رقم 2460 تاريخ 1959/11/9 – تنظيم التفتيش المركزي
4. قانون تنظيم الديوان 83/82
5. قانون رقم 17199 الصادر بتاريخ 1964/8/18
6. القرار رقم 150 الصادر 1965/4/3 المتعلق بتحديد نطاق بلدية مشغرة – قضاء البقاع الغربي

مقالات

1. فؤاد السعد، استراتيجيا تنمية وتطوير الإدارة العامة في لبنان، إعداد وحدة التطوير الإداري بالتعاون مع الفريق الإستشاري الأوروبي، أيلول 2001
2. نور شقيف، السياحة البيئية ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية البيئية (دراسة ميدانية على المحميات الطبيعية في المنطقة الساحلية)، بحث منشور في مجلة جامعة البعث المجلد 45 العدد 2 عام 2022

رسائل ماجيستير

1. علي ضاحي، صلاحيات المجلس البلدي بين النص والواقع "بلدية السكسكية نوذجاً"،كلية الحقوق والعلوم السياسية في الجامعة اللبنانية، رسالة ماجيستير، 2019 2020
2. غفران الطقش، دور بلدية بعليك في التنمية المحلية للمدينة، أعد لنيل شهادة الماستر المهني في العلوم السياسية والإدارية – قسم التخطيط والإدارة العامة، 2019
3. هدى أبو الحسن، البلديات وأثرها في التنمية المحلية (بلدية معركة أنموذجاً)، تقرير حول أعمال التدريب في بلدية معركة، رسالة ماجيستير، 2020

مقالات

1. المبادئ العامة والإصلاحات، في وثيقة الوفاق الوطني، مدينة الطائف السعودية، تاريخ 1989-10-22

مقالات منشورة على مواقع إلكترونية

1. بقاعنا، مشغرة ... جارة القمر، منشور بتاريخ 2021/7/16، للمزيد يمكن الدخول على الرابط التالي: https://2h.ae/abRC
2. بلدة مشغرة الرائعة في البقاع الغربي... أكثر من نصف أبنائها في المهجر، مقال منشور على موقع "بلدنا ماغازين" بتاريخ 2018/18، للمزيد يمكن الدخول على الرابط التالي: https://www.jabalnamagazine.com/article/17/2281
3. جان نخول، مخاوف المسيحيين من التاريخ والجغرافيا، مقال منشور على موقع هنا لبنان بتاريخ 19 أيلول 2023، للمزيد يمكن الدخول على الرابط التالي: https://www.thisislebanon.com/topnews/254089/

4. راكيل عايّق، البلديات: صلاحيات واسعة "مخطوفة" سياسياً ومالياً، مقال منشور على موقع جريدة نداء الوطن بتاريخ 17 كانون الثاني 2023، للمزيد يمكن الدخول على الرابط التالي: https://2h.ae/zgky
5. ريتا سعادة، جورجيت الصايغ برعت مع الرحابني... تندم على هذا الأمر في حياتها وهل فقدت الصبر؟، مقال منشور على موقع فن بتاريخ 23 نيسان 2023، للمزيد يمكن الدخول على الرابط التالي: https://2h.ae/QOuX
6. الشيخ الحر العاملي، للمزيد يمكن الدخول على الرابط التالي: https://almaaref.org.lb/post/13306/%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%8A%D8%AE-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D9%84%D9%8A
7. عاطف كامل، المحميات الطبيعية ودورها في الإدارة المستدامة للتنوع البيولوجي في مصر، منشور على موقع كتاب البيئة والتنمية بتاريخ 6 كانون الأول 2023، للمزيد يمكن الدخول على الرابط التالي: https://2h.ae/RGiJ
8. غالية نور الدين، ملحق رقم 3 مشروع تأهيل وتحديث حيّ الدباغات في مشغرة، ملخص تقرير أعدّ لنيل شهادة دبلوم دراسات عليا في الهندسة المعمارية من معهد الفنون الجميلة، الفرع الأول، قسم الهندسة المعمارية في الجامعة اللبنانية– السنة السادسة 2004–2005، منشور على مقع مؤسسة سعادة للثقافة، للمزيد يمكن الدخول على الرابط التالي: https://2h.ae/lJjT
9. فيفيان حداد، »يا قمر مشغرة» أمسية ثقافية وعلمية تحييها الجامعة الأميركية، مقال منشور على موقع الشرق الأوسط الإلكتروني بتاريخ 13 آب 2019، للمزيد يمكن الدخول على الرابط التالي: https://2h.ae/CFsz
10. مدونة تهتم بجبل عاملة، بأعلامه وتاريخه وسيرة أبنائه من سياسيين وعلماء وأدباء وشعراء وصولا إلى الطرائف والروائع الأدبية المبثوثة في حناياه، للمزيد يمكن الدخول على

الرابط التالي: https://jabalamelah.blogspot.com/2014/10/1972-1915-1995-1960.html

11. مشغرة البقاع الغربي، 27 كانون الأول 2006، للمزيد: https://hezbollah.ahlamontada.com/t304-topic

12. موقع العهد الإخباري، قراءة في كتاب: نجمة لعيونِ مشغرة، منشور بتاريخ 2024/5/25، للمزيد يمكن الدخول على الرابط التالي: https://www.alahednews.com.lb/article.php?id=69782&cid=187

13. المواقع الطبيعية المقدسة والتنوع البيولوجي في لبنان، منشور على موقع Constractive voice بتاريخ 14 نيسان – بدون سنة، للمزيد يمكن الدخول على الرابط التالي: https://2h.ae/GmeW

14. موقع بدلية مشغرة، للمزيد يمكن الدخول على الرابط التالي: https://2h.ae/qGdX

15. موقع الكشاف الإلكتروني، للمزيد يمكن الدخول إلى الرابط التالي: https://www.kachaf.com/wiki.php?n=5ed8822567717625af0cfb58

16. وفاة الوزير والقاضي السابق سليان طرابلسي، مجلة محكمة في 2021/2/16، للمزيد يمكن الدخول على الرابط التالي: https://2h.ae/eWsp

17. يوسف طنوس، مقال منشور على موق One Time Art، للمزيد يمكن الدخول على الرابط التالي: https://www.onefineart.com/artists/musicians/zaki-nassif

18. UNDP، مشغرة: الحفاظ على الأسطورة، منشور بتاريخ 6 فبراير 2018، للمزيد يمكن الدحول على الرابط التالي: https://www.undp.org/ar/lebanon/stories/mshghrh-alhfaz-ly-alastwrt

19. UNDP، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يدعم السياحة الدامجة والقائمة على الطبيعة في لبنان بتمويل من الحكومة الإيطالية وبالتعاون مع وزارة البيئة، منسور بتاريخ 11 أوكتوبر 2022، للمزيد يمكن الدخول إلى الرابط التالي: https://2h.ae/GCCQ

مقابلات

مقابلة مع نائب رئيس البلدية المهندس عبدالله هدلا

لائحة المرفقات

1. عقد التحريج المنظم بين بلدية مشغرة وجمعية AFDC

Handover document to Machgara Municipality

مستند التسليم الى بلدية مشغرة

Handover Agreement	اتفاقية التسليم
This Agreement is made in Beqaa on 19/01/2024, by and amongst:	تمّت هذه الإتفاقية في البقاع بتاريخ 2024/01/19، فيما بين:
The Association for Forests Development and Conversation (AFDC) registered through notification n:425 /ad, on 12/7/1994 **Address:** 1st floor– Building 245 Represented by its Director General **Ms. Sawsan Bou akhreddine** Sagesse St.10– Jdeideh – Lebanon **Phone:** 961 1 898475–6 **Email:** sawsan@afdc.org.lb Represented by Mrs. Sawsan Bou Fakhreddine	**جمعية الثروة الحرجية والتنمية** مسجلة تحت علم وخبر رقم 425/أ/ تاريخ 1994/7/12 ممثلة بالمديرة العامة للجمعية **السيدة سوسن بو فخرالدين** **العنوان:** طابق 1– بناية 245 ، شارع الحكمة 10 الجديدة – لبنان **هاتف:** 961 1 898475–6 **بريد الكتروني:** (Sawsan@afdc.org.lb)
(Hereinafter called "AFDC" or the "Association" or the "First Party")	*(المسماة في ما يلي:"الجمعية" أو "الفريق الأول")*
The Municipality of **Machgara** Represented by the president of the Municipality Mr. **Georges Dibs** Address: Machgara Phone: +961 3 098 532	**بلدية مشغرة** ممثلة برئيس البلدية السيد جورج الديس **العنوان:** مشغرة **هاتف: +961 3 098 532**
(Hereinafter called the" Municipality" or the "Second Party")	*(المسمى في ما يلي: "البلدية" أو "الفريق الثاني")*
In accordance with the following recitals and clauses:	بناءً على المقدمة والأحكام الآتية:
Recitals:	**مقدمة:**
The Association for Forests, Development and Conservation (AFDC), a Lebanese not-for-profit non-governmental organization registered at the Lebanese Ministry of Interior under no 425/ad on 12/7/1994. It aims at achieving sustainable development and conserving natural resources, especially forests, through the application of the principles of integrated management and building technical and scientific capacities, as well advocacy and awareness in partnership with the local communities, public and private sectors.	إن جمعية الثروة الحرجية والتنمية (AFDC) هي جمعية غير حكومية لبنانية مسجلة في وزارة الداخلية والبلديات بعلم وخبر رقم 425/أ/ بتاريخ 1994/7/12 تسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على الموارد الطبيعية خاصة الحرجية، عبر تطبيق مبادئ الإدارة المتكاملة وبناء القدرات التقنية والعلمية والمناصرة والتوعية بالشراكة مع المجتمع المحلي والقطاعين العام والخاص.

AFDC

1

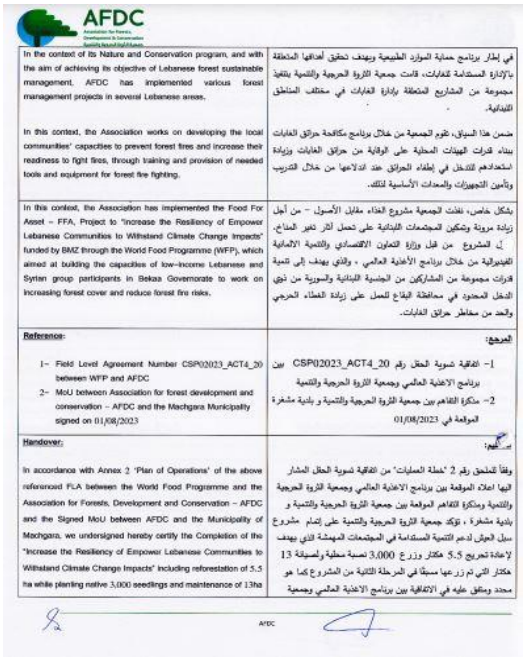

In the context of its Nature and Conservation program, and with the aim of achieving its objective of Lebanese forest sustainable management, AFDC has implemented various forest management projects in several Lebanese areas. In this context, the Association works on developing the local communities' capacities to prevent forest fires and increase their readiness to fight fires, through training and provision of needed tools and equipment for forest fire fighting.	في إطار برنامج حماية الموارد الطبيعية وبهدف تحقيق أهدافها المتعلقة بالإدارة المستدامة للغابات، قامت جمعية الثروة الحرجية والتنمية بتنفيذ مجموعة من المشاريع المتعلقة بإدارة الغابات في مختلف المناطق اللبنانية. ضمن هذا السياق، تقوم الجمعية من خلال برنامج مكافحة حرائق الغابات ببناء قدرات الهيئات المحلية على الوقاية من حرائق الغابات وزيادة استعدادهم للتدخل في إطفاء الحرائق عند اندلاعها من خلال التدريب وتأمين التجهيزات والمعدات الأساسية لذلك.
In this context, the Association has implemented the Food For Asset – FFA, Project to "Increase the Resiliency of Empower Lebanese Communities to Withstand Climate Change Impacts" funded by BMZ through the World Food Programme (WFP), which aimed at building the capacities of low-income Lebanese and Syrian group participants in Bekaa Governorate to work on increasing forest cover and reduce forest fire risks.	بشكل خاص، نفذت الجمعية مشروع الغذاء مقابل الأصول – من أجل زيادة مرونة وتمكين المجتمعات اللبنانية على تحمل آثار تغير المناخ. "، المشروع من قبل وزارة التعاون الاقتصادي والتنمية الألمانية الفيدرالية من خلال برنامج الأغذية العالمي ، والذي يهدف إلى تنمية قدرات مجموعة من المشاركين من الجنسية اللبنانية والسورية من ذوي الدخل المحدود في محافظة البقاع للعمل على زيادة الغطاء الحرجي والحد من مخاطر حرائق الغابات.
Reference: 1– Field Level Agreement Number CSP02023_ACT4_20 between WFP and AFDC 2– MoU between Association for forest development and conservation – AFDC and the Machgara Municipality signed on 01/08/2023	**المرجع:** 1– اتفاقية شؤون الحقل رقم CSP02023_ACT4_20 بين برنامج الاغذية العالمي وجمعية الثروة الحرجية والتنمية 2– مذكرة التفاهم بين جمعية الثروة الحرجية والتنمية و بلدية مشغرة الموقعة في 01/08/2023
Handover: In accordance with Annex 2 "Plan of Operations" of the above referenced FLA between the World Food Programme and the Association for Forests, Development and Conservation – AFDC and the Signed MoU between AFDC and the Municipality of Machgara, we undersigned hereby certify the Completion of the "Increase the Resiliency of Empower Lebanese Communities to Withstand Climate Change Impacts" including reforestation of 5.5 ha while planting native 3,000 seedlings and maintenance of 13ha	**التسليم:** وفقاً للملحق رقم 2 "خطة العمليات" من اتفاقية شوية الحقل المشار اليها اعلاه الموقعة بين برنامج الاغذية العالمي وجمعية الثروة الحرجية والتنمية ومذكرة التفاهم الموقعة بين جمعية الثروة الحرجية والتنمية و بلدية مشغرة ، نؤكد جمعية الثروة الحرجية والتنمية على إتمام مشروع سبل العيش لدعم التنمية المستدامة في المجتمعات المهمشة الذي يهدف لإعادة تحريج 5.5 هكتار وزرع 3,000 نسبة مطلية وإصيانة 13 هكتار التي تم زرعها سبقاً في المرحلة الثانية من المشروع كما هو محدد ومتفق عليه في الاتفاقية بين برنامج الاغذية العالمي وجمعية

AFDC

2

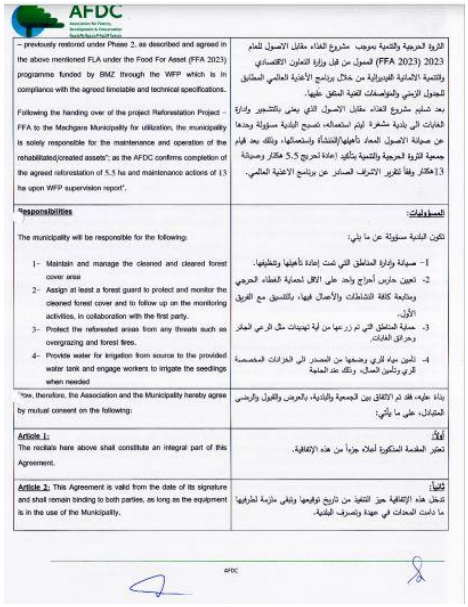

– previously restored under Phase 2, as described and agreed in the above mentioned FLA under the Food For Asset (FFA 2023) programme funded by BMZ through the WFP which is in compliance with the agreed timetable and technical specifications. Following the handing over of the project Reforestation Project – FFA to the Machgara Municipality for utilization, the municipality is solely responsible for the maintenance and operation of the rehabilitated/created assets"; as the AFDC confirms completion of the agreed reforestation of 5.5 ha and maintenance actions of 13 ha upon WFP supervision report".	الثروة الحرجية والتنمية بموجب مشروع الغذاء مقابل الاصول للعام 2023 (FFA 2023) الممول من قبل وزارة التعاون الاقتصادي والتنمية الالمانية الفيدرالية من خلال برنامج الأغذية العالمي المطابق للجدول الزمني والمواصفات الفنية المتفق عليها. بعد تسليم مشروع الغذاء مقابل الاصول الذي يعنى بالتشجير وادارة الغابات الى بلدية مشغرة ليتم استعماله، تصبح البلدية مسؤولة وحدها عن صيانة الاصول المعاد تأهيلها/انشائها واستعمالها، وذلك بعد قيام جمعية الثروة الحرجية والتنمية بتأكيد اعادة تحريج 5.5 هكتار وصيانة 13هكتار وفقاً لتقرير الاشراف الصادر عن برنامج الاغذية العالمي.
responsibilities" The municipality will be responsible for the following: 1– Maintain and manage the cleaned and cleared forest cover area 2– Assign at least a forest guard to protect and monitor the cleaned forest cover and to follow up on the monitoring activities, in collaboration with the first party. 3– Protect the reforested areas from any threats such as overgrazing and forest fires. 4– Provide water for irrigation from source to the provided water tank and engage workers to irrigate the seedlings when needed	**المسؤوليات:** تكون البلدية مسؤولة عن ما يلي: 1– صيانة وإدارة المناطق التي تمت إعادة تأهيلها وتنظيفها. 2- تعيين حارس أحراج واحد على الاقل لحماية الغطاء الحرجي ومتابعة كافة النشاطات والأعمال فيها، بالتنسيق مع الفريق الأول. 3- حماية المناطق التي تم زرعها من أية تهديدات مثل الرعي الجائر وحرائق الغابات. 4- تأمين مياه الري وضخها من المصدر الى الخزانات المخصصة للري وتأمين العمال، وذلك عند الحاجة.
"now, therefore, the Association and the Municipality hereby agree by mutual consent on the following:	بناءً عليه، فقد تم الاتفاق بين الجمعية والبلدية، بالعرض والقبول والرضى المتبادل، على ما يأتي:
Article 1: The recitals here above shall constitute an integral part of this Agreement.	**أولاً:** تعتبر المقدمة المذكورة أعلاه جزءاً من هذه الإتفاقية.
Article 2: This Agreement is valid from the date of its signature and shall remain binding to both parties, as long as the equipment is in the use of the Municipality.	**ثانياً:** تدخل هذه الإتفاقية حيز التنفيذ من تاريخ توقيعها وتبقى ملزمة لطرفيها ما دامت المعدات في حيازة وتصرف البلدية.

AFDC

3

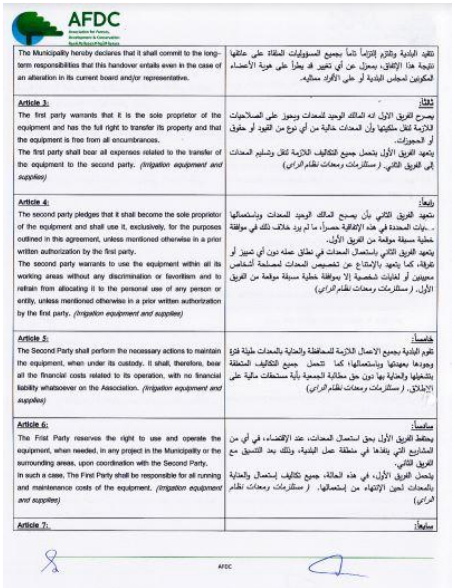

The Municipality hereby declares that it shall commit to the long-term responsibilities that this handover entails even in the case of an alteration in its current board and/or representative.	تلتقد البلدية وتلتزم إلتزاماً تاماً بجميع المسؤوليات الملقاة على عاتقها نتيجة هذا الإتفاق، بمعزل عن أي تغيير قد يطرأ على هيئة الأعضاء المكونين لمجلس البلدية أو على الأفراد ممثليه.
Article 1: The first party warrants that it is the sole proprietor of the equipment and has the full right to transfer its property and that the equipment is free from all encumbrances. The first party shall bear all expenses related to the transfer of the equipment to the second party. *(Irrigation equipment and supplies)*	**أولاً:** يصرح الفريق الأول انه المالك الوحيد للمعدات ويحوز على الصلاحيات اللازمة لنقل ملكيتها وأن المعدات خالية من أي نوع من القيود أو حقوق أو الحجوزات. يتعهد الفريق الأول بتحمل جميع التكاليف اللازمة لنقل وتسليم المعدات إلى الفريق الثاني. (مستلزمات ومعدات نظام الري)
Article 4: The second party pledges that it shall become the sole proprietor of the equipment, when under its custody. It shall, therefore, bear all the financial costs related to its operation, with no financial liability whatsoever on the Association. *(Irrigation equipment and supplies)*	**رابعاً:** يتعهد الفريق الثاني بأن يصبح المالك الوحيد للمعدات وباستعمالها ..بات المحددة في هذه الإتفاقية حصراً، ما لم يرد خلاف ذلك في موافقة خطية مسبقة موقعة من الفريق الأول. يتعهد الفريق الثاني باستعمال المعدات في نطاق عمله دون أي تمييز أو تفرقة، كما يتعهد بالإمتناع عن تخصيص المعدات لمصلحة أشخاص معيين أو لغايات شخصية إلا بموافقة خطية مسبقة موقعة من الفريق الأول. (مستلزمات ومعدات نظام الري)
Article 5: The Second Party shall perform the necessary actions to maintain the equipment, when under its custody. It shall, therefore, bear all the financial costs related to its operation, with no financial liability whatsoever on the Association. *(Irrigation equipment and supplies)*	**خامساً:** تقوم البلدية بجميع الأعمال اللازمة للمحافظة والعناية بالمعدات طيلة فترة وجودها بعهدتها وباستعمالها، كما تتحمل جميع التكاليف المتعلقة بتشغيلها والعناية بها دون حق مطالبة الجمعية بأية مستحقات مالية على الإطلاق. (مستلزمات ومعدات نظام الري)
Article 6: The First Party reserves the right to use and operate the equipment, when needed, in any project in the Municipality or the surrounding areas, upon coordination with the Second Party. In such a case, The First Party shall be responsible for all running and maintenance costs of the equipment. *(Irrigation equipment and supplies)*	**سادساً:** يحتفظ الفريق الأول بحق استعمال المعدات، عند الإقتضاء، في أي من المشاريع التي ينفذها في منطقة عمل البلدية، وذلك بعد التنسيق مع الفريق الثاني. يلتحمل الفريق الأول، في هذه الحالة، جميع تكاليف إستعمال والعناية بالمعدات لحين الإنتهاء من إستعمالها. (مستلزمات ومعدات نظام الري)
Article 7:	**سابعاً:**

AFDC

4

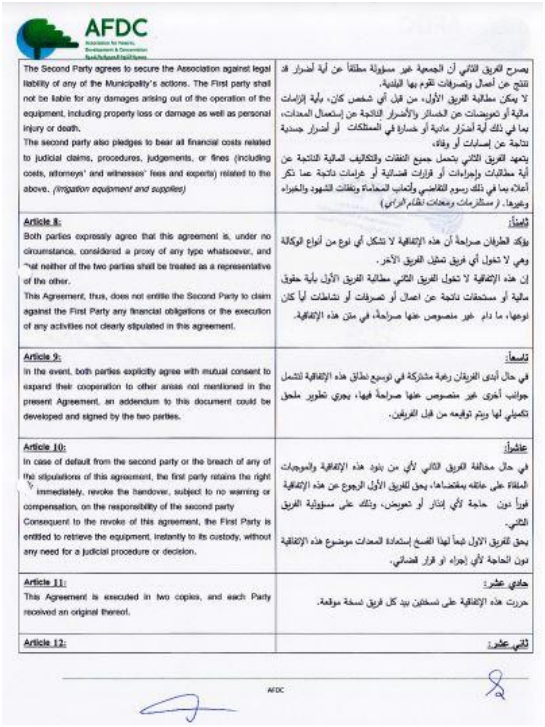

The Second Party agrees to secure the Association against legal liability of any of the Municipality's actions. The First party shall not be liable for any damages arising out of the operation of the equipment, including property loss or damage as well as personal injury or death. The second party also pledges to bear all financial costs related to judicial claims, procedures, judgements, or fines (including costs, attorneys' and witnesses' fees and experts) related to the above. *(Irrigation equipment and supplies)*	يصرح الفريق الثاني أن الجمعية غير مسؤولة مطلقاً عن أية أضرار قد تنتج عن أعمال وتصرفات تقوم بها البلدية. لا يمكن مطالبة الفريق الأول، من قبل أي شخص كان، بأية إلتزامات مالية أو تعويضات عن الخسائر والأضرار الناتجة عن إستعمال المعدات، بما في ذلك أية أضرار مادية أو خسارة في الممتلكات أو أضرار جسدية نتاجة عن إصابات أو وفاة. يتعهد الفريق الثاني بتحمل جميع النفقات والتكاليف المالية الناتجة عن أية مطالبات وإجراءات أو قرارات قضائية أو غرامات ناتجة عما ذكر أعلاه بما في ذلك رسوم التقاضي وأتعاب المحاماة ونفقات الشهود والخبراء وغيرها. (مستلزمات ومعدات نظام الري)
Article 8: Both parties expressly agree that this agreement is, under no circumstance, considered a proxy of any type whatsoever, and that neither of the two parties shall be treated as a representative of the other. This Agreement, thus, does not entitle the Second Party to claim against the First Party any financial obligations or the execution of any activities not clearly stipulated in this agreement.	**ثامناً:** يؤكد الطرفان صراحةً أن هذه الإتفاقية لا تشكل أي نوع من أنواع الوكالة وهي لا تخول أي فريق تمثيل الفريق الآخر. إن هذه الإتفاقية لا تخول الفريق الثاني مطالبة الفريق الأول بأية حقوق مالية أو مستحقات ناتجة عن اعمال أو تصرفات أو نشاطات أيا كان نوعها، ما دام غير منصوص عنها صراحةً، في متن هذه الإتفاقية.
Article 9: In the event, both parties explicitly agree with mutual consent to expand their cooperation to other areas not mentioned in the present Agreement, an addendum to this document could be developed and signed by the two parties.	**تاسعاً:** في حال أبدى الفريقان رغبة مشتركة في توسيع نطاق هذه الإتفاقية لتشمل جوانب أخرى غير منصوص عنها صراحةً فيها، يجري تطوير ملحق تكميلي لها ويتم توقيعه من قبل الفريقين.
Article 10: In case of default from the second party or the breach of any of the stipulations of this agreement, the first party retains the right immediately, revoke the handover, subject to no warning or compensation, on the responsibility of the second party Consequent to the revoke of this agreement, the First Party is entitled to retrieve the equipment, instantly to its custody, without any need for a judicial procedure or decision.	**عاشراً:** في حال مخالفة الفريق الثاني لأي من بنود هذه الإتفاقية والموجبات الملقاة على عاتقه بمقتضاها، يحق للفريق الأول الرجوع عن هذه الإتفاقية فوراً دون حاجة لأي إنذار أو تعويض، وذلك على مسؤولية الفريق الثاني. يحق للفريق الاول تبعاً لهذا الفسخ إستعادة المعدات موضوع هذه الإتفاقية دون الحاجة لأي إجراء او قرار قضائي.
Article 11: This Agreement is executed in two copies, and each Party received an original thereof.	**حادي عشر:** حررت هذه الإتفاقية على نسختين بيد كل فريق نسخة موقعة.
Article 12:	**ثاني عشر:**

AFDC

5

The Machgara Municipality will be tolerant and allow easy access to the rehabilitated and created assets for WFP's and the AFDC related staff for monitoring and checking on the status of the assets and the project whenever needed.	سوف تسمح بلدية مشغرة الموظفي برنامج الاغذية العالمي وجمعية الثروة الحرجية والتنمية المعنيين بالوصول الى الاصول المعاد تأهيلها والمنشأة من اجل مراقبتها والتأكد من حالة الاصول والمشروع عند الحاجة.
The Association for Forests Development and Conversation Represented by its Director General **Ms. Sawsan Bou Fakhreddine**	**جمعية الثروة الحرجية والتنمية** **عنها المديرة العامة السيدة سوسن أبو فخر الدين**
The Municipality of Machgara Represented by its president, **Mr. Georges Dibe**	**بلدية مشغرة** **ممثلة برئيس البلدية** **السيد جورج الديب**

AFDC

6

Annex 1:

Projects	WFP Machgara
Species – Small Seedlings	**Quantity**
Amygdalus communis لوز بري	700
Cupressus sempervirens الشربين	500
Pinus brutia الصنوبر البري	-
Pinus pinea الصنوبر الحجري	-
Pinus halepensis صنوبر حلبي	500
Pistacia palestina الفستق ابو البطم	300
Prunus ursina خوخ دب	300
Pyrus syriaca اجاص بري	500
Rosa canina تسرين	-
Styrax officinalis لبني	200
Total	**3,000**

AFDC, MOU, municipality

7

2. عقد التحريج المنظم بين بلدية مشغرة وجمعية AFDC

also, does not impose on the first party an obligation to execute activities, programs or training session except as agreed by it.

3. In the event, both parties explicitly agree with mutual consent to expand their cooperation to other areas not mentioned in the present Agreement, an addendum to this document could be developed and signed by the two parties.

4. All activities conducted under this MoU should be compliant with the Lebanese environmental regulation and WFP Gender Policy.

Article 7 (number of copies)

This Agreement is executed in two copies, and each Party received an original thereof.

The Association for Forests Development and Conversation

Mrs. Sawsan Bou Fakhreddine – Director General

Date

Municipality of Machgara

Represented by the president of the municipality
Mr. Fahed Abdallah

Date

صراحة، في متن هذه الاتفاقية، كما لا يلتزم الفريق الأول بتنفيذ أي أنشطة أو برامج دورات تدريبية غير منصوص عنها في هذه الاتفاقية ما لم يبدي صراحة رغبته وموافقته على إجرائها.

3. في حال أبدى الفريقان رغبة مشتركة في توسيع نطاق هذه الإتفاقية لتشمل جوانب أخرى غير منصوص عنها صراحة فيها، يجري تطوير ملحق تكميلي لها ويتم توقيعه من قبل الفريقين.

4. يجب ان تتوافق جميع النشاطات التي تجرى في إطار هذا الاتفاقية مع استراتيجية برنامج الاغذية العالمي التابع للأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وأن تكافل فعالية تصميم مراعاة المنظور [illegible]

المادة السابعة (تحرير النسخ)

حررت هذه الإتفاقية على نسختين بيد كل فريق نسخة موقعة.

جمعية الثروة الحرجية والتنمية

السيدة سوسن بو فخر الدين – المديرة العامة للجمعية

التاريخ

بلدية مشغرة

رئاسة بلدية مشغرة
السيد فهد عبدالله

التاريخ

AFDC, MOU; municipality

1

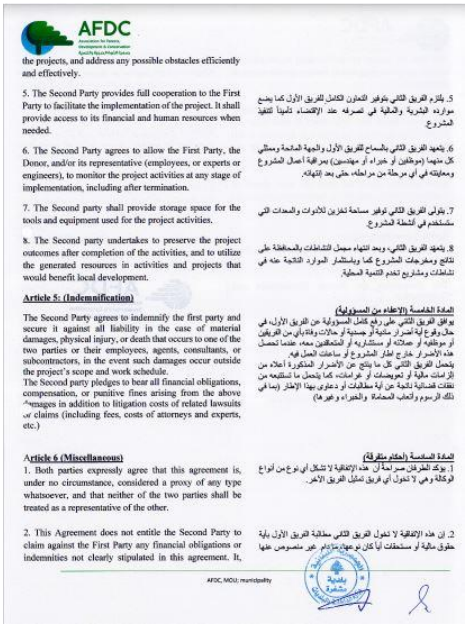

the projects, and address any possible obstacles efficiently and effectively.

5. The Second Party provides full cooperation to the First Party to facilitate the implementation of the project. It shall provide access to its financial and human resources when needed.

6. The Second Party agrees to allow the First Party, the Donor, and/or its representative (employees, or experts or engineers), to monitor the project activities at any stage of implementation, including after termination.

7. The Second party shall provide storage space for the tools and equipment used for the project activities.

8. The Second party undertakes to preserve the project outcomes after completion of the activities, and to utilize the generated resources in activities and projects that would benefit local development.

Article 5: (Indemnification)

The Second Party agrees to indemnify the first party and secure it against all liability in the case of material damages, physical injury, or death that occurs to one of the two parties or their employees, agents, consultants, or subcontractors, in the event such damages occur outside the project's scope and work schedule.
The Second party pledges to bear all financial obligations, compensation, or punitive fines arising from the above [illegible]nsages in addition to litigation costs of related lawsuits or claims (including fees, costs of attorneys and experts, etc.)

Article 6 (Miscellaneous)

1. Both parties expressly agree that this agreement is, under no circumstance, considered a proxy of any type whatsoever, and neither of the two parties shall be treated as a representative of the other.

2. This Agreement does not entitle the Second Party to claim against the First Party any financial obligations or indemnities not clearly stipulated in this agreement. It,

AFDC, MOU; municipality

5. يلتزم الفريق الثاني بتوفير التعاون الكامل للفريق الأول كما يضع موارده البشرية والمالية في تصرفه عند الاقتضاء، تأميناً لتنفيذ المشروع.

6. يتعهد الفريق الثاني بالسماح للفريق الأول والجهة المانحة وممثلي كل منهما (موظفين أو خبراء أو مهندسين) بمراقبة أعمال المشروع ومعاينته في أي مرحلة من مراحله، حتى بعد إنتهائه.

7. يتولى الفريق الثاني توفير مساحة لتخزين الأدوات والمعدات التي ستستخدم في أنشطة المشروع.

8. يتعهد الفريق الثاني، وبعد انتهاء مجمل النشاطات بالمحافظة على نتائج ومخرجات المشروع كما وباستثمار الموارد الناتجة عنه في نشاطات ومشاريع تخدم التنمية المحلية.

المادة الخامسة (الإعفاء من المسؤولية)

يوافق الفريق الثاني على رفع كامل المسؤولية عن الفريق الأول، في حال وقوع أية أضرار مادية أو جسدية أو حالات وفاة بأي من الفريقين أو موظفيه أو عملائه أو مستشاريه أو المتعاقدين معه، عندما تحصل هذه الأضرار خارج إطار المشروع أو ساعات العمل فيه.
يتحمل الفريق الثاني كل ما ينتج عن الأضرار المذكورة أعلاه من إلتزامات مالية أو تعويضات أو غرامات، كما يتحمل ما تستلزمه من نفقات قضائية ناتجة عن أية مطالبات أو دعاوى بهذا الإطار (بما في ذلك الرسوم والتعاب المحاماة والخبراء وغيرها)

المادة السادسة (أحكام متفرقة)

1. يؤكد الطرفان صراحةً أن هذه الإتفاقية لا تشكل أي نوع من أنواع الوكالة وهي لا تخول أي فريق تمثيل الفريق الآخر.

2. إن هذه الإتفاقية لا تخول الفريق الثاني مطالبة الفريق الأول بأية حقوق مالية أو مستحقات أيًا كان نوعها/ما إذا لم غير منصوص عنها

AFDC, MOU; municipality

2

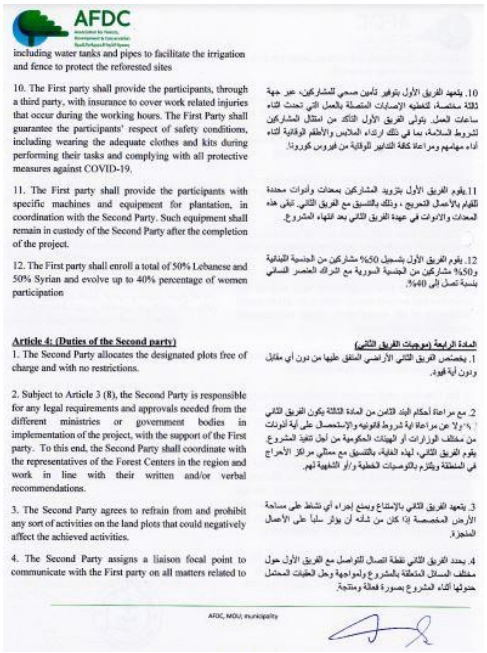

including water tanks and pipes to facilitate the irrigation and fence to protect the reforested sites

10. The First party shall provide the participants, through a third party, with insurance to cover work related injuries that occur during the working hours. The First Party shall guarantee the participants' respect of safety conditions, including wearing the adequate clothes and kits during performing their tasks and complying with all protective measures against COVID-19.

11. The First party shall provide the participants with specific machines and equipment for plantation, in coordination with the Second Party. Such equipment shall remain in custody of the Second Party after the completion of the project.

12. The First party shall enroll a total of 50% Lebanese and 50% Syrian and evolve up to 40% percentage of women participation

Article 4: (Duties of the Second party)

1. The Second Party allocates the designated plots free of charge and with no restrictions.

2. Subject to Article 3 (8), the Second Party is responsible for any legal requirements and approvals needed from the different ministries or government bodies in implementation of the project, with the support of the First party. To this end, the Second Party shall coordinate with the representatives of the Forest Centers in the region and work in line with their written and/or verbal recommendations.

3. The Second Party agrees to refrain from and prohibit any sort of activities on the land plots that could negatively affect the achieved activities.

4. The Second Party assigns a liaison focal point to communicate with the First party on all matters related to

AFDC, MOU; municipality

10. يتعهد الفريق الأول بتوفير تأمين صحي للمشاركين، عبر جهة ثالثة مختصة، لتغطية الإصابات المتصلة بالعمل التي تحدث أثناء ساعات العمل. يتولى الفريق الأول التأكد من امتثال المشاركين لشروط السلامة، بما في ذلك ارتداء الملابس والأطقم الوقائية أثناء أداء مهامهم ومراعاة كافة التدابير الوقائية من فيروس كورونا.

11.يقوم الفريق الأول بتزويد المشاركين بمعدات وأدوات محددة للقيام بالأعمال التحريج، وذلك بالتنسيق مع الفريق الثاني. تبقى هذه المعدات والادوات في عهدة الفريق الثاني بعد انتهاء المشروع.

12. يقوم الفريق الأول بتسجيل 50% مشاركين من الجنسية اللبنانية و50% مشاركين من الجنسية السورية مع الترفاع العنصر النسائي بنسبة تصل إلى 40%.

المادة الرابعة (موجبات الفريق الثاني)

1. يخصص الفريق الثاني الأراضي المتفق عليها من دون أي مقابل ودون أية قيود.

2. مع مراعاة أحكام البند الثامن من المادة الثالثة يكون الفريق الثاني [illegible]% ولا عن مراعاة أية شروط قانونية والاستحصال على أية أذونات من مختلف الوزارات أو الهيئات الحكومية من أجل تنفيذ المشروع. يقوم الفريق الثاني، لهذه الغاية، بالتنسيق مع ممثلي مراكز الأحراج في المنطقة ويلتزم بالتوصيات الخطية و/أو الشفهية لهم.

3. يتعهد الفريق الثاني بالإمتناع وبمنع إجراء أي نشاط على مساحة الأرض المخصصة إذا كان من شأنه أن يؤثر سلباً على الأعمال المنجزة.

4. يحدد الفريق الثاني نقطة اتصال للتواصل مع الفريق الأول حول مختلف المسائل المتعلقة بالمشروع ولمواجهة وحل العقبات المحتمل حدوثها أثناء المشروع بصورة فعالة ومنتجة.

AFDC, MOU; municipality

3

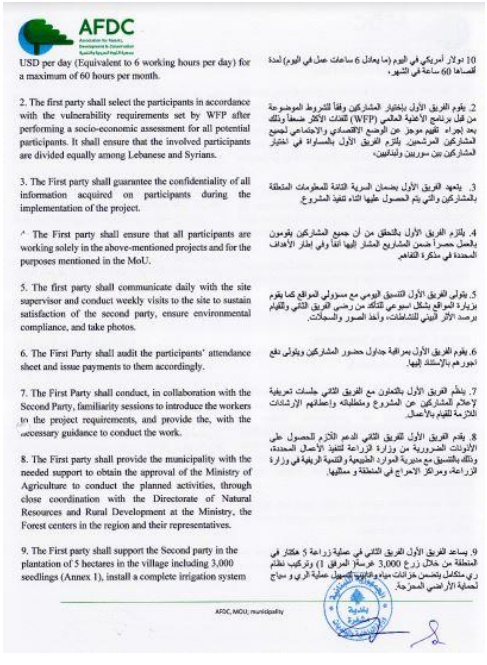

USD per day (Equivalent to 6 working hours per day) for a maximum of 60 hours per month.

2. The first party shall select the participants in accordance with the vulnerability requirements set by WFP after performing a socio-economic assessment for all potential participants. It shall ensure that the involved participants are divided equally among Lebanese and Syrians.

3. The First party shall guarantee the confidentiality of all information acquired on participants during the implementation of the project.

4. The First party shall ensure that all participants are working solely in the above-mentioned projects and for the purposes mentioned in the MoU.

5. The first party shall communicate daily with the site supervisor and conduct weekly visits to the site to sustain satisfaction of the second party, ensure environmental compliance, and take photos.

6. The First Party shall audit the participants' attendance sheet and issue payments to them accordingly.

7. The First Party shall conduct, in collaboration with the Second Party, familiarity sessions to introduce the workers to the project requirements, provide the, with the necessary guidance to conduct the work.

8. The First party shall provide the municipality with the needed support to obtain the approval of the Ministry of Agriculture to conduct the planned activities, through close coordination with the Directorate of Natural Resources and Rural Development at the Ministry, the Forest centers in the region and their representatives.

9. The First party shall support the Second party in the plantation of 5 hectares in the village including 3,000 seedlings (Annex 1), install a complete irrigation system

AFDC, MOU; municipality

10 دولار أمريكي في اليوم (ما يعادل 6 ساعات عمل في اليوم) لمدة أقصاها 60 ساعة في الشهر.

2. يقوم الفريق الأول باختيار المشاركين وفقاً للشروط الموضوعة من قبل برنامج الأغذية العالمي (WFP) للفئات الأكثر ضعفاً وذلك بعد إجراء تقييم موجز عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي لجميع المشاركين المرشحين. يلتزم الفريق الأول بالمساواة في اختيار المشاركين بين سوريين ولبنانيين.

3. يتعهد الفريق الأول بضمان السرية التامة للمعلومات المتعلقة بالمشاركين والتي يتم الحصول عليها اثناء تنفيذ المشروع.

4. يلتزم الفريق الأول بالتحقق من أن جميع المشاركين يقومون بالعمل حصراً ضمن المشاريع المشار إليها آنفاً وفي إطار الأهداف المحددة في مذكرة التفاهم.

5. يتولى الفريق الأول التنسيق اليومي مع مسؤولي المواقع كما يقوم بزيارة المواقع بشكل اسبوعي للتأكد من رضى الفريق الثاني وللقيام برصد الأثر البيئي للنشاطات، وأخذ الصور والسجلات.

6. يقوم الفريق الأول بمراقبة جداول حضور المشاركين ويتولى دفع أجورهم بالاستناد إليها.

7. ينظم الفريق الأول بالتعاون مع الفريق الثاني جلسات تعريفية لإعلام المشاركين عن المشروع ومتطلباته وأحكامه الإرشادات اللازمة للقيام بالأعمال.

8. يقدم الفريق الأول للفريق الثاني الدعم اللازم للحصول على الأذونات الضرورية من وزارة الزراعة لتنفيذ الأعمال المحددة، وذلك بالتنسيق مع مديرية الموارد الطبيعية والتنمية الريفية في وزارة الزراعة، ومراكز الاحراج في المنطقة و ممثليها.

9. يساعد الفريق الأول الفريق الثاني في عملية زراعة 5 هكتار في المنطقة من خلال زرع 3,000 غرسة (مرفق 1) وتركيب نظام ري متكامل يتضمن خزانات مياه وقنوات لتسهيل عملية الري و سياج لحماية الأراضي المزروعة.

4

AFDC is implementing a project funded by the German Federal Ministry for Economic Cooperation and Development (BMZ) and in collaboration with the World Food Program (WFP) entitled **"Increase the Resiliency of Empower Lebanese Communities to Withstand Climate Change Impacts"** with the aim of building the capacities of low-income Lebanese and Syrian group participants in Zahle Governorate to work on increasing forest cover and reduce forest fire risks.

The Municipality of **Machgara** has expressed its interest in conducting land management activities to protect its forests from forest fires and is willing to hire Lebanese and Syrian participants from the villages identified, according to AFDC maps, as the most vulnerable localities in Lebanon:

- Reforestation of 5ha by planning 3,000 Native species (annex 1)
- Maintenance of 13ha – previously restored under Phase 2

Now therefore, the Association and the Union hereby agree my mutual consent on the following:

Article 1 (Recitals)
The recitals here above shall constitute an integral part of this Agreement

Article 2 (Duration)
This Agreement enters into force on the date of its signature and shall terminate on Decemeber 31, 2023. Nevertheless, to ensure the sustainability of the Project, the Second Party shall commit to the long-term responsibilities that agreement entails even after the expiration date of the Agreement.

Article 3: (Duties of the First party)
1. The First Party will employ local Lebanese and Syrian men and women from the concerned villages of the Second Party, to conduct reforestation activities, at the rate of 10

تقوم الجمعية (AFDC) بتنفيذ مشروع بتمويل من قبل وزارة الاتحادية للتعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الالمانية (BMZ) وبدعم من برنامج الأغذية العالمي (WFP) تحت عنوان "زيادة مرونة وتمكين المجتمعات اللبنانية على تحمل آثار تغير المناخ"، بغية تنمية قدرات مجموعة من المشاركين من الجنسية اللبنانية والسورية من ذوي الدخل المحدود في محافظة البقاع الغربي للعمل على زيادة الغطاء الحرجي والحد من مخاطر حرائق الغابات.

ولما كانت بلدية **مشغرة** قد أبدت اهتمامها بالقيام بأنشطة إدارة الأراضي لحماية الغابات الواقعة ضمن نطاقها من خطر حرائق الغابات، وهي على استعداد لتوظيف مشاركين من الجنسية اللبنانية والسورية من القرى المدرجة ضمن أكثر المناطق المحلية ضعفا في لبنان، وفق خرائط ال AFDC:

- إعادة تحريج 5ha وزرع 3,000 تصبة محلية (الملحق 1)
- صيانة 13 هكتار التي تم زرعها سبقا في المرحلة الثانية

بناء عليه، فقد تم الاتفاق بين الفريقين بالعرض والقبول والرضى المتبادل على ما يلي:

المادة الأولى (المقدمة)
تعتبر المقدمة أعلاه جزء لا يتجزأ من هذه الإتفاقية.

المادة الثانية (مدة الإتفاقية)
يبدأ العمل بهذه الإتفاقية من تاريخ توقيعها وتنتهي في 31 كانون الأول 2023 لضمان استدامة المشروع واستمرارية نتائجه، يلتزم الفريق الثاني بأية مسؤوليات طويلة الأمد تنتج عن هذه الإتفاقية حتى بعد تاريخ إنتهائها.

المادة الثالثة (موجبات الفريق الأول)
1. يقوم الفريق الأول بالتراك رجال ونساء من الجنسية اللبنانية والسورية من البلدات المستهدفة للقيام بأنشطة إعادة التحريج، مقابل

5

Cooperative Agreement

Cooperative Agreement

This Agreement is made in **Machgara** on 01/08/2023, by and amongst:
The Association for Forests Development and Conservation (AFDC) registered through notification n:425 /ad, on 12/7/1994
Address: 1st floor- Building 245
Sagesse St,10- Jdeideh - Lebanon
Phone: 961 1 898476
.presented by its Director General Mrs. Sawsan Bou Fakhreddine

(Hereinafter called "AFDC" or the "Association" or the "First Party")

The Municipality of Machgara
Represented by the president of the Municipality
Mr. Georges Al Debs
Address: **Machgara**
Phone: +961 3 098 532

(Hereinafter called the "Union " or the "Second Party")

In accordance with the following recitals and clauses:

.ecitals:

The Association for Forests, Development and Conservation (AFDC) is a Lebanese not-for-profit non-governmental organization registered at the Lebanese Ministry of Interior under no 425/ad on 12/7/1994 that aims at achieving sustainable development and conserving natural resources, especially forests, through the application of the principles of integrated management and building technical and scientific capacities, as well advocacy and awareness in partnership with the local communities, public and private sectors.

اتفاقية تعاون

تُعلمت هذه الإتفاقية في بلدة **مشغرة** بتاريخ 2023/08/01، فيما بين:

جمعية الثروة الحرجية والتنمية مسجلة تحت علم وخبر رقم 425/أد تاريخ 1994/7/12
العنوان: طابق 1- بناية 245 ، شارع الحكمة 10
الجديدة - لبنان
هاتف: 961 1 898476
ممثلة بالمديرة العامة للجمعية السيدة سوسن بو فخر الدين

(المسماة في ما يلي:"الجمعية" أو "الفريق الأول")

بلدية مشغرة
ممثلة برئيس البلدية
السيد جورج الديس
العنوان: **مشغرة**
هاتف: +961 3 098 532

(المسمى في ما يلي: "الإتحاد" أو "الفريق الثاني")

بناء على المقدمة والأحكام الآتية:

مقدمة:

إن جمعية الثروة الحرجية والتنمية (AFDC) هي جمعية غير حكومية لبنانية مسجلة في وزارة الداخلية والبلديات بحلم وخبر رقم 425/أد تاريخ 1994/7/12 تسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على الموارد الطبيعية خاصة الحرجية، عبر تطبيق مبادئ الإدارة المتكاملة وبناء القدرات التقنية والعلمية والمناصرة والتوعية بالشراكة مع المجتمع المحلي والقطاعين العام والخاص .

6

الفهرس

الإهداء .....ب

الشكر .....ت

مقدمة 1

الهدف أو الفائدة من الرسالة 2

اشكالية الموضوع والنتائج المتوقعة منه.....3

خطة ومنهجية البحث 4

الفصل الأول: الإطار النظري لدور البلديات ونظرة عامة على بلدة مشغرة 5

المبحث الأول: تنظيم وإدارة البلديات في لبنان 7

المطلب الأول: الأطر القانونية التي تحكم عمل البلديات 7

الفرع الأول: الأنظمة والقوانين البلدية 8

الفرع الثاني: الهيكلية الإدارية للبلديات 11

المطلب الثاني: دور البلديات في تعزيز اللامركزية.....15

الفرع الأول: صلاحية البلديات في اتخاذ القرارات 15

الفرع الثاني: تنسيق البلديات مع الجمعيات المحلية 19

المبحث الثاني: بلدة مشغرة بين تاريخها وأهميتها.....23

المطلب الأول: تاريخ بلدة مشغرة.....24

الفرع الأول: تأسيس مشغرة وأصولها التاريخية 24

الفرع الثاني: التحولات الديموغرافية في مشغرة 28

المطلب الثاني: مشغرة الأدب والفن.....30

الفرع الأول: الحياة الإجتماعية والثقافية في البلدة 30

الفرع الثاني: الحفاظ على التراث الحرفي وتنميته 33
الفصل الثاني: دراسة التنمية المستدامة في تحسين جودة الحياة في بلدية مشغرة 37
المبحث الأول: أثر التنمية المستدامة على البنية التحتية الخضراء 39
المطلب الأول: خطوات متعددة باتجاه بيئة سليمة 39
الفرع الأول: المشاريع الزراعية في البلدة 40
الفرع الثاني: تقييم الممارسات الزراعية المستدامة 43
المطلب الثاني: الإهتمام بالمساحات الخضراء 45
الفرع الأول: إستحداث محميات في البلدة 46
الفرع الثاني: تأثير المحميات على التنمية المحلية المستدامة 48
المبحث الثاني: إدارة وتطوير التنمية المستدامة 51
المطلب الأول: بلدية مشغرة بين المعوقات ومحاولات التنفيذ 52
الفرع الأول: معوقات أعمال تنفيذ مشاريع التنمية المستدامة 52
الفرع الثاني: تنفيذ بعض أعمال التنمية رغم وجود معوقات 55
المطلب الثاني: السياسات الإدارية لتسهيل عملية التنمية في البلدية 57
الفرع الأول: تطوير الأساليب المعتمدة 58
الفرع الثاني: الرؤى العامة والخاصة للبلدية 61
الخاتمة 64
لائحة المصادر والمراجع 68
لائحة المرفقات 74